# التطور الاجتماعى فى الأمة العربية

# فى خلال القرن العشرين

**د. على ليلة(*)**

**تمـهيـد:**

قطعت الأمة العربية شوطا واضحا على طريق التطور الاجتماعى فى القرن العشرين؛ إذ وقعت على ساحة هذا القرن أحداث كبيرة شكلت علامات فاصلة فى هذا التاريخ المحدود. فقد لعبت متغيرات عدة دورها فى التأثير فى بناء المجتمع العربى. فإذا تأملنا التطور الذى تحقق، فسوف نجده ذا طبيعة دائرية، لم تختلف نهايته كثيرا عن بدايته، كأنما الذاكرة التاريخية لا تسمح بتراكم الخبرة والتجربة، أو أن هذه الذاكرة تفقد ما تحتفظ به، بسبب الظروف الضاغطة التى تفرض دائما التكيف مع الحادث الطارئ فى الحاضر، بدون أن تتبقى طاقة تستكشف من خلالها احتمالات المستقبل، أو حتى طاقة لاستدعاء خبرات الماضى لتفعيلها فى الحاضر أو المستقبل. لذلك فقد كان التطور العربى أشبه بحركة "صغير الدجاج"، حسبما يؤكد عالم الاجتماع "ببيترم سروكين"، بقطع أميال يستهلك بها الزمن. غير أنه لا يبرح مكان وجوده. لا يسير فى حركة خطية تزيد الخبرة التاريخية المتراكمة من سرعتها، ولكنه يسير فى حركة عشوائية مبعثرة، تبدد الطاقة، بدون أن تحقق إنجازا بعد ناتج الطاقة والحركة(١).

بدأ القرن العشرون فى العالم العربى تحت وطأة احتلال القوى

---

(*) أستاذ علم الاجتماع بجامعة عين شمس.

الاستعمارية أغلب مساحته. فى هذه الأثناء تقابلت الثقافة العربية التقليدية مع الثقافة الاستعمارية الحديثة. وفى العشرينيات والثلاثينيات من هذا القرن بدأت النخبة الاجتماعية تنقسم على ذاتها، وتشكل كيانات لها ملامحها وتوجهاتها. كما بدأ تشكل الطبقات بوصفها قوى اجتماعية ذات مصالح، وذات اختيارات أيديولوچية، تعبر عن هذه المصالح وتخدمها كذلك. غير أن المسألة الوطنية منعت تشرذم هذه القوى، وجعلتها تعمل - فى أغلبها - فى اتجاه واحد وغالب، يتمثل فى الحصول على الاستقلال الذى دفعت الطبقة الوسطى إلى ضرورة الوعى بضرورته[٢].

وفى المدة من الأربعينيات حتى نهاية الستينيات، تفجرت الثروة والثورة على الأرض العربية، وشكلت ما يمكن أن يشكل صحوة عربية ذات طبيعة إيجابية؛ إذ استقل معظم الأقطار العربية، وتدفقت الثروة البترولية من باطن الأرض العربية. غير أنه تضافر مع ذلك؛ ظواهر وسلوكيات سلبية عدة، فقد أعاقت ظروف داخلية وخارجية عدة التقاء الثورة والثروة، لتصنع مجتمعا عربيا قويا، يدرك بعقلانية آفاق تحديثه والسبيل إلى ذلك. بل دخلت الثروة والثورة بوصفهما مكونين بنيويين فى صراع مع بعضهما البعض؛ وهو الذى أدى إلى تبديد طاقتها، فلا الثروة اختارت سبيل التنمية العربية المتوازنة التى تلعب دورها فى الحفاظ على وحدة الأمة، وتأكيد تكاملها على الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، ولا الثورة نجحت فى بناء الدولة النموذج بما يساعد على إنضاج بناء أمتها، ولا فى تنشئة جماهيرها، وتطوير وعيها بما يساعد على توجيهها إنتاجيا لبناء مجتمعاتها. ومن ثم تدفقت الثروة فى ساحات الاستهلاك التى لا حدود لها. وتبددت طاقة الثورة بعد أن تكالبت عليها النوائب قبل أن تستكمل الدولة النموذج.

وتتمثل المرحلة الثالثة فى التراجع الذى أصاب المد القومى؛ إذ بدأت

الشعارات الوحدوية فى التساقط، وصاحب ذلك انتكاسة الثورة التى حملت لواءه، وقد كان ذلك جزاء تراجع الثورة على صعيد العالم الثالث. ففى عقد الستينيات. بدأ التراجع القومى؛ إذ انهارت الوحدة المصرية السورية فى بداية هذا العقد، وفى منطقة المنتصف وقع الصراع العربى - العربى على ساحة اليمن، وامتد التراجع حتى وقعت هزيمة ١٩٦٧ للدول التى رفعت الشعارات القومية عالية. وقد تجسد ذلك فى تبدل الشعارات العربية من الوحدة العربية أو وحدة الهدف العربى إلى مجرد وحدة الصف العربى. فى هذا الإطار سقطت عواطف وحدوية وقومية عدة. ويمكن القول إن عقد الستينيات تميز بكونه عقد المد القطرى على حساب المدى القومى، فقد برزت توجهات عدة لقيادة عملية التنمية والتحديث. وكانت إسلامية حينا، وفى حين ثان كانت اشتراكية، وفى حين ثالث أكدت الأيديولوچيا الليبرالية؛ إذ حلت هذه الأيديولوچيات محل القومية بوصفها أيديولوچيا، وتضافر ذلك مع تعميق النزعة القطرية التى تم تأكيدها.

ومع نهاية القرن العشرين، طرأت تأثيرات العولمة على واقعنا العربى، وأصبحت الأيديولوچيا الليبرالية هى الأيديولوچيا الموجهة لعملية التنمية والتحديث، إن اختيارا وإن فرضا من قبل قوى العولمة. فى هذه المرحلة الأخيرة فتحت أبواب الأمة العربية على مصراعيها أمام قوى العولمة التى تدفقت تعيث فى أرضها وفضائها فسادا. فاخترقت ثقافة الأمة على ساحتها قيم غربية علينا، استوعبتها وتبنتها شرائح وفئات اجتماعية عدة، وأصبح لها وجودها الفاعل الموجه لأفعالنا. كذلك تأثرت الأسرة؛ إذ بدأ التفكك يدب فى أوصالها، وتمزق النسيج الاجتماعى؛ لأنه كان ضعيفا فى بداية الثلث الأخير من القرن، وجاءت مضامين العولمة لتقضى على البقية الباقية منه. وبدأ التآكل الأخير فى مقومات الهوية العربية، وصار الأمر إلى اندماج الأمة العربية فى النظام العالمى من

منطق قطرى، وأحيانا من منطق إثنى، لا من منطق قومى عربى موحد ومتكامل.

فقد سعت قوى الاستعمار سابقا، والعولمة حاضرا، إلى تشويه التطور العربى ودفعه فى مسارات تمكنها من السيطرة عليه لتحقيق مصالحها. وحتى يتحقق لها ذلك بفاعلية، عملت على تغيير بناء الأمة العربية، بما يساعد على تعميق ارتباطها من منطق التابع لهذه القوى، بل العمل على تشويه بعض جوانب بناء الأمة فى أثناء عملية التطور، حتى يصبح تطورها مشوها، ففصلت التطور عن جذوره من ناحية، إضافة إلى أنها جعلته تطورا قطريا مجزأ من ناحية ثانية، ثم جعلته تطورا تابعا تتحكم فى توجهاته ومعدلاته من ناحية ثالثة. لقد أصبح هذا التطور محكوما بتناقضات عدة، تناقض مصطنع بين الأصالة والمعاصرة، كأنما لا يمكن تحديث ما هو أصيل، أو ربط ما هو معاصر بجذور، تناقض بين الأمة الموحدة والقطرية المجزأة، متجاهلين أن الوحدة القوية والثرية كامنة فى التنوع، وتناقض بين قوى الثروة وقوى الثورة، ناسين أن تعانق القوتين فيه دعم لتحرك مقفل ومتسارع للأمة على طريق التقدم، وهو ما يتضح من خلال متابعة تطور بعض جوانب البناء الاجتماعى للأمة العربية فى خلال القرن العشرين.

**أولا- متغيرات تطور بناء الأمة العربية فى خلال قرن:**

لقد كان التطور الاجتماعى للأمة العربية فى خلال القرن العشرين محكوما بعدة متغيرات أساسية، تفاعلت مع بعضها، ولعبت دورها فى إكسابه طبيعته التى أصبحت له مع نهاية هذا القرن. ولأن أداء هذه المتغيرات لم يكن إيجابيا فى الأغلب؛ فإن الحصاد الذى تحقق كان محدودا، مقارنة بالإمكانات والقدرات والموارد التى تمتلكها الأمة العربية.

ونعرض فيما يأتى لبعض المتغيرات التى سيطرت على تطور بناء المجتمع العربى فى خلال القرن العشرين.

**١- التحديث بمضامين متناقضة:**

فى أعقاب حصول أغلب المجتمعات العربية على استقلالها، شرعت فى تحديث مجتمعاتها عبر مشروعات تنموية متنوعة. غير أننا إذا تأملنا عملية التحديث العربية مقارنة بعمليات التحديث التى وقعت على الصعيد العالمى، خاصة على صعيد العالم الثالث، فسوف نجد أن عملية التحديث سقطت أسيرة اختلالات بنيوية حادة: أولها نمو النزعة القطرية على حساب الأمة العربية الجامعة، بل إننا نلاحظ أن التفاعل يتجه إلى تعميق النزعة القطرية على حساب البعد القومى للأمة. وبعد أن كانت النزعة القومية تشكل مركز الدائرة العربية، والقطرية تعبيرا ثانويا أو هامشيا، احتلت القطرية مكان القلب والاهتمام، ودفعت بالعواطف القومية إلى الهامش.

ويتمثل الاختلال الثانى فى أنه برغم أن الوطن العربى تمتلك كل ممكنات القوة والغنى؛ إذ يمتلك الثروة التى يمكن أن تلعب دورا فى تنمية المجتمع العربى، كما يمتلك الأرض الزراعية الواسعة التى إذا استزرعت لحققت الأمن الغذائى العربى، كما يمتلك الموقع الجغرافى الذى يتحكم من خلاله فى أغلب الممرات العالمية القوية، إذا استلك القوة التى تمكنه من ذلك. ثم إن لديه الكتلة السكانية التى تحتوى على عناصر مؤهلة وقادرة على بناء التحديات تجاه التقدم، ثم هو يمتلك المناخ المعتدل الذى انعكس على سكانه، فجعلهم الأحسن خلقة وأخلاقا، حسبما يؤكد العالم العربى عبد الرحمن بن خلدون[٣]، ثم إن على أرضه هبطت الديانات الثلاث التى شكلت ثروة معنوية لعبت دورا فى تطوير الوعى الحضارى للأمة العربية. غير أن تشتت هذه العناصر، وعدم التقائها وتفاعلها إيجابيا، أدى إلى اتساع مساحة الفقر العربى، ليحل محل الغنى والقوة

العربية التى كانت ممكنة.

ويتصل الاختلال الثالث بعدم توازن التحديث أو التنمية؛ إذ شرعت النخبة العربية فى تنمية الحضر والمدينة العربية على حساب الريف والبادية العربية، فأسست ثنائية بنيوية أصبحت معوقة للتنمية والتحديث. فقد تطور الحضر بمعدلات عالية ومركزة فى المدن مقارنة بالريف، حتى تشوه النمو الحضرى، بسبب تطرف تركزه، وتشوه التطوير الريفى بسبب تخلفه. وقد أدى ذلك إلى نشأة المدينة الدولة فى أكثر من موضع على الخريطة العربية، كما أدى إلى انطلاق عقال الهجرة من الريف والبادية إلى المدينة، فأربك التنمية والتحديث، وأعاقهما عن تحقيق أهدافها.

ويشير الاختلال الرابع إلى أن عملية التحديث كانت تتحقق عادة بقوة اجتماعية واحدة، وعلى حساب القوى الاجتماعية الأخرى. فتارة تكون البرجوازية العليا هى الحاضرة على الساحة، مهمشة فى الوقت ذاته القوى الأخرى. وفى فترات أخرى استبعدت البرجوازية العليا لصالح الطبقات الأخرى المتمثلة فى الطبقتين الوسطى والدنيا. وفى هذا الصدد برزت ظاهرتان على ساحة التحديث؛ الأولى: أن التحديث لم يتم بمشاركة كل الطبقات؛ إذ كانت هناك دائما طبقات مستبعدة من هذه العملية، والأخرى: أنه فى حين بدأ التحديث بطبقة وسطى قوية فى أغلب المجتمعات العربية، هى التى ناضلت من أجل الاستقلال حتى حصلت عليه، فإذا به ينتهى مع نهاية القرن بطبقة وسطى منهارة، صغيرة حجما، وضعيفة من حيث الفاعلية.

ويتحدد الخلل الخامس الذى أصاب عملية التحديث فى انفصال الاختيارات الأيديولوچية للنظام السياسى عن ثقافة المجتمع، إضافة إلى ضعف مؤسسات التنشئة الأيديولوچية والثقافة معا. فعلى خلاف التطور الأوربى الذى انبثقت فيه الأيديولوچيا من رحم المجتمع، فإننا نجد أن أغلب الاختيارات الأيديولوچية، كانت مشتقة من أيديولوچيات خارجية، فرضت على المجتمع

وثقافته. وإضافة إلى ذلك لم تتأسس مؤسسات التأهيل الأيديولوچية للجماهير لبناء التنمية عن وعى، كما ضعفت مؤسسات التنشئة الثقافية عن الحفاظ على ثقافة المجتمع وتطويرها. ونتيجة لذلك بقيت الأيديولوچيات علوية معلقة فى فضاء المجتمع، لم تشكل وعى الجماهير أو تقود فعلها، كما تراجعت منظومات قيم الثقافة عن أن تشكل مضامين الضمير الفردى. ونتيجة لذلك سيطرت حالة "الأنومي" على ثقافة المجتمع؛ إذ ضعفت القيم والمعايير الموجهة لسلوكيات البشر وأفعالهم فى المجتمع. وفى هذا الإطار سقط الالتزام بمصالح الجماعة والمجتمع، وبرزت السلوكيات الفردية والانتهازية التى شوهت أداء النخبة، وأضرت بعملية التحديث.

**٢- عجز التحولات الاجتماعية عن تحقيق تراكم تنموى:**

يقترب مفهوم التحول الاجتماعى كثيرا من مفهوم التغير الاجتماعى ويتداخل معه، غير أن ما يميز التحول الاجتماعى أنه ذو طبيعة كلية شاملة، تؤثر فى مختلف جوانب المجتمع، من حيث ثقافته ومنظوماته القيمية، وفى أوضاعه الاجتماعية. وفى مرحلة التحول يخضع المجتمع لحالة دينامية شاملة، لا يستقر التحول حتى يحقق غاياته، وفى العادة تتميز التحولات الاجتماعية بإحدى طبيعتين: التحول من الطبيعة الأولى هو تحول بعيد المدى ذو طبيعة استراتيچية؛ إذ يستند إلى قوى دافعة تتجدد فى كل مرحلة[٤]، قد تكون هذه الطاقة فكرية أو اقتصادية أو تتشكل من الاحتياجات البنائية للمجتمع، فى حين يتميز النمط الثانى من التحول بأنه تحول متقطع أو متردد؛ إذ يبدو التحول وكأنه تحول شامل يسعى إلى تغيير مختلف جوانب الحياة فى المجتمع، غير أنه بعد فترة يحل محله تحول من نمط آخر مضاد. وهكذا تستمر التحولات فى اتجاهات متضادة ينفى بعضها البعض الآخر. قد يرجع ذلك إلى أن بعض التحولات تتعرض لضغوط خارجية تجهض متضمناتها، أو تدفعها فى اتجاهات تتناقض ومصالح المجتمع، أو أن تظهر قوى داخلية تعوق التحول عن تحقيق أهدافه، وفى كل هذه الحالات، فإن

التحولات على هذا النحو تعمل فى اتجاه تبديد طاقات المجتمع وتبديد موارده[٥]. ونحن إذا تأملنا نمطى التحول، فسوف نجد أن من الطبيعة الأولى ذاك الذى لعب دورا محوريا فى تحديث المجتمعات الغربية، فى حين أن التحولات من النمط الثانى هى التى وقعت على الساحة العربية، ومن ثم لم يتم تحديث المجتمع العربى بصورة إيجابية وبمعدلات كافية[٦].

وحتى يمتلك التحول الطاقة اللازمة لدفع المجتمع على طريق التحديث، وزيادة قدراته التكيفية، فمن الضرورى توافر مجموعة من الشروط الأساسية أهمها ما يأتى:

يتمثل الشرط الأول فى ضرورة أن تشبع متضمنات التحول حاجات بنائية، وفى هذه الحالة فإن المجتمع يكون مؤهلا لاستيعاب متضمنات التحول. فإذا لم تشبع متضمنات التحول حاجة بنائية، فإنها تظل مرفوضة من معظم فئات المجتمع، وقد يتسبب التحول فى تفجير صراعات اجتماعية، بين القوى التى تسعى لفرض التحول والقوى التى تعارضه.

ويتحدد الشرط الثانى فى ضرورة أن يكون المجتمع قادرا على استيعاب مضامين التحول، فيؤدى استيعاب هذه المضامين إلى دفع المجتمع تجاه مزيد من النمو والانطلاق على طريق التطور. فإذا لم تكن لدى المجتمع هذه القابلية، فإن التحول سوف يسبب إرهاقا له، وتبديدا لقدراته[٧].

ويؤكد الشرط الثالث الطبيعة التلقائية للتحول، وهى الطبيعة التى تستند إلى قاعدة الحاجات البنائية، فيكتسب طاقته من المجتمع من ناحية، ويستند إلى قدرة النظام السياسى على إدارة التحول وترشيده من ناحية أخرى. فى هذه الحالة يكون التحول ذا نتائج إيجابية بالنسبة إلى بناء المجتمع.

ويتصل الشرط الرابع بأهمية أن تتصل مضامين التحول بحاجات القوى الاجتماعية التى تشكل أغلب المجتمع. وفى هذا الإطار فإنه من الصعب

استيعاب مضامين التحول الذى تسعى الأقلية لفرضه، سواء كانت أقلية اقتصادية أو سياسية أو إثنية، من قبل الأغلبية، لكونه لا يعبر عن احتياجاتها الأساسية.

ويرتبط بذلك الشرط الخامس الذى يؤكد حاجة التحول إلى قوة اجتماعية تناصره وتحافظ على منجزاته لكى ينجح، حتى لا تنقض عليه قوى خارجية أو داخلية فتدمر مضامينه.

ويذهب الشرط السادس إلى أنه برغم أن التحول يعبر عن حاجات الأغلبية، بوصفها القوة الدافعة له؛ فإنه لا ينبغى أن يستبعد إشباع حاجات القوى الاجتماعية الأخرى. وإلا تحولت إلى قوى منسحبة أو معارضة له، تعمل على هدر إمكانات، ولا تشارك فى تجسيده.

ويذهب الشرط السابع إلى أنه لكى ينجح التحول فى تحقيق أهدافه وتجسيد مضامينه، فإن ذلك يتطلب إحدى حالتين: الأولى أن تكون هناك بيئة إقليمية وعالمية مواتية له، تشكل طاقة مضافة، تساعده على تحقيق أهدافه ومنجزاته، والأخرى أن يتم التحول فى حالة من العزلة، إذا كانت ظروف البيئة الإقليمية والعالمية تسمح بذلك، وهو ما كان يحدث فى الماضى ولم يعد ممكنا الآن[٨].

فإذا تأملنا التحولات التى وقعت فى العالم العربى على مرجعية هذه الشروط السبعة؛ فسنجد أنها تعرضت لكثير من المؤثرات السلبية. نذكر من ذلك أن التحولات التى وقعت على صعيد الأمة العربية لم تكن تحولات عربية شاملة، بل كانت تحولات قطرية فى الأساس، ومن ثم افتقدت التوجه العربى الواحد، ولذلك لم تتدفق مضامينها فى مسارات واحدة، أو حتى متجانسة، بل تناقضت أحيانا. بعض هذه التحولات القطرية لم يعبر عن حاجة بنائية، بل كان تقليدا أو نقلا لنماذج غربية. إضافة إلى ذلك ارتكبت بعض التحولات خطأ استبعاد قوى

اجتماعية، وتحققت منجزاتها لحساب قوى اجتماعية أخرى. ومن ثم فقد تطور بعض المجتمع، تاركا البعض الآخر. لذلك كان الحصاد سواء على المستوى القطرى أو العربى محدودا. وبعض هذه التحولات لقى مساندة من البيئة العالمية؛ لأنه يحقق مصالح بعض قواها، فى حين ضربت بقسوة تحولات قطرية أخرى؛ لأن تحولاتها تضر بمصالح هذه القوى. غير أن الأمر المؤكد أن أغلب هذه التحولات استند إلى اختيارات الأنظمة السياسية، ولم يعتمد على مشاركة الجماهير. لكل هذه الظروف كان الحصاد التحديثى لهذه التحولات محدودا، سواء على الصعيد العربى أو القطرى.

**٣- القوى الخارجية تعوق التطور العربى:**

نظرا إلى الموقع الاستراتيجى للأمة العربية، فقد أصبحت مطمعا لسيطرة القوى الأجنبية عليها، منذ بداية عصر الاستعمار حتى اللحظة الراهنة، وإن اختلفت المصالح الكامنة وراء الرغبة فى السيطرة من عصر إلى آخر.

وفى محاولة السيطرة على الأمة العربية يمكن رصد عدة موجات أساسية:

تتمثل الموجة الأولى فى الغزوات الاستعمارية التى وقعت فى القرن التاسع عشر للأمة الإسلامية، وانتهت باحتلال أجزاء كبيرة من الأمة العربية، بهدف الاستفادة من موقعها المتميز فى شبكة التجارة الدولية، فقد كانت المنطقة العربية المعبر إلى الخبرات الآسيوية التى سعت القوى الاستعمارية لاستلابها[٩].

وقد بدأت الموجة الثانية فى الربع الأول من القرن العشرين، عقب اكتشاف القوى الاستعمارية البترول فى باطن الأرض العربية، ومن ثم بدأت تعد العدة لإحكام السيطرة على الأمة العربية، حتى يمكن الحصول بيسر على هذه المادة الاستراتيجية. وفى هذا الإطار يمكن النظر إلى اتفاقية سايكس- بيكو

المنعقدة فى ١٦ مايو ١٩١٦ بوصفها تحقق هدفين: الاول إحكام السيطرة على الأمة العربية للحصول على ثرواتها بخاصة البترول، والاخر تجزئة الأمة العربية إلى كيانات قطرية صغيرة يمكن السيطرة عليها بسهولة ويسر، حتى يمكن تحقيق المصالح الاستعمارية بدون عوائق أو مشكلات. وقد استمرت هذه الموجة حتى نهاية الحرب العالمية الثانية. وفى هذه الأثناء عملت القوى الاستعمارية على ربط هذه الكيانات القطرية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وسياسيا بها.

ولتحقيق ذلك بدأت الموجة الثالثة؛ إذ لعبت القوى الاستعمارية دورا بارزا فى بلورة هذه الكيانات القطرية من خلال آليتين؛ هما:

الأولى العمل على إضعاف المقومات المشتركة بين المجتمعات العربية، كإضعاف الثقافة والدين واللغة، كما فعلت فرنسا فى الجزائر، ويؤكد ذلك أمر صدر إلى حاكم الجزائر غداة الاحتلال جاء فيه: "إن إيالة الجزائر لن تصبح حقيقة مملكة فرنسية إلا عندما تصبح لغتنا قومية، والعمل الذى يترتب علينا إنجازه هو السعى وراء نشر اللغة الفرنسية بين الأهالى، إلى أن تقوم مقام اللغة العربية الدارجة بينهم الآن"[١٠]. كما يؤكد ذلك تصريح متفائل لسكرتير الحاكم العام الفرنسى للجزائر عام ١٩٣٢ قال فيه: "إن أيام الإسلام قد دنت، وفى خلال عشرين عاما لن يكون للجزائر إله غير المسيح، ونحن إذا أمكننا أن نشك فى أن هذه الأرض تملكها فرنسا، فلا يمكن أن نشك على أية حال فى أنها ضاعت من الإسلام إلى الأبد"[١١]. ويؤكد ذلك أيضا القرار رقم ٨٤٩ الذى أصدرته السلطات الفرنسية للإدارة الجزائرية، والذى ينص مضمونه على الآتى: "لغتنا هى اللغة الحاكمة، ومن ثم فإن قضاءنا المدنى والعقابى يصدر أحكامه على العرب الذين يقفون فى ساحته بهذه اللغة، وبهذه اللغة ينبغى أن تكتب جميع العقود، وليس لنا أن ننزل عن حقوق لغتنا"؛ ذلك أن أهم الأمور التى ينبغى أن نعتنى بها قبل كل شىء هو السعى وراء جعل اللغة الفرنسية

دارجة وعامة بين الجزائريين الذين عقدنا العزم على استمالتهم إلينا ودمجهم فينا وجعلهم فرنسيين"[١٢].

وتتمثل الآلية الثانية فى تعميق النزعات القطرية، لإضعاف هوية الأمة العربية من الداخل، لصالح إبراز الهوية القطرية. وما فعلته فرنسا بالجزائر سعت إلى تحقيقه القوى الاستعمارية الأخرى بدرجات متفاوتة.

وقد بدأت الموجة الرابعة، حينما أدركت القوى الاستعمارية بيقين احتياطى الثروات الطبيعية، بخاصة البترول، وهو الطاقة التى يحتاج إليها دوران عجلة الصناعة الغربية. وتضافر مع ذلك إدراكها بيقين أن هذه الكيانات القطرية تتجه إلى الاستقلال، إما بسبب المقاومة الداخلية للقوى الاستعمارية المحتلة، وإما لأن السياق العالمى فى أعقاب الحرب العالمية لم يحتمل المنطق الاستعمارى. لذلك اتجهت القوى الاستعمارية إلى تأسيس دولة إسرائيل مقتطعة أرضها من الوطن العربى، فيؤدى وجودها إلى فصل الشرق العربى عن الوسط والمغرب العربى. وتنهى القوى المستعمرة وإلى الأبد الاتصال الجغرافى العربى، بوصفه أحد مقومات الوحدة والهوية العربية، ومن ناحية أخرى تجهز إسرائيل عسكريا، لتصبح أداة القوى الغربية فى السيطرة على الأمة العربية، وهو الدور الذى لعبته إسرائيل وبامتياز منذ قيامها؛ إذ توفر لها القوى الغربية الإمكانات المادية والعسكرية والدعم المعنوى الذى ييسر لها القيام بدورها بنجاح.

وقد عملت الموجة الخامسة على تحقيق هدفين: الأول تكريس أداء الموجات السابقة، والآخر الدعوة القومية التى بدأت تتردد وتقوى على الصعيد العربى، فى أعقاب حصول معظم الأقطار العربية على استقلالها؛ إذ عمدت القوى الاستعمارية فى خلال هذه الحقبة إما إلى ضرب الأقطار العربية التى انطلقت منها الدعوات القومية أو دعوات التحرير والاستقلال مباشرة، كما حدث مع مصر فى عام ١٩٥٦، وعام ١٩٦٧، وإما إلى إحكام السيطرة

المتكاملة على الأقطار ذات الأهمية الاستراتيجية، بخاصة تلك التى وجد البترول باحتياطيات كبيرة فى باطنها، وإما إلى إثارة النزاعات المسلحة والحروب الداخلية بين الأقطار العربية. ويمكن القول إنه إذا كان عقد الخمسينيات هو عقد الدعوة إلى القومية والوحدة العربية؛ فإن عقد الستينيات هو عقد الصراعات والحروب العربية التى لعبت دورها فى تعميق مزيد من القطرية، على حساب تراجع الهوية الجامعة للأمة العربية، إضافة إلى ضرب الدولة القائدة للنظام العربى، لينتهى دورها إلى غير رجعة.

وقد بدأت الموجة السادسة مع بداية السبعينيات، حينما أصبح للبترول عائدات اقتصادية كبيرة، واتجهت مجتمعات الخليج بقوة إلى تحديث مجتمعاتها؛ إذ لعبت القوى الاستعمارية دورا بارزا فى تيسير تدفق العمالة الآسيوية الوافدة إلى مجتمعات الخليج، حتى لا يقتصر سوق العمل الخليجية على العمالة العربية. وبذلك أصبح المواطنون الخليجيون أقلية فى وطنهم. ومثال على ذلك أن نسبة المواطنين فى إحدى دول الخليج بلغت نحو ١٠٪ من إجمالى عدد السكان الذين يتشكل أغلبهم من الآسيويين، كما انخفضت نسبة إسهام السكان المواطنين فى قوة العمل، فبلغت نحو ٥٪ من قوة العمل، وأصبح عدد المواطنين البالغين نحو ٨٠٠ ألف نسمة؛ أى حوالى نصف عدد الجالية الهندية البالغ حجمها فى هذا القطر الخليجى نحو ١,٥ مليون نسمة عام ٢٠٠٧[١٣]. وهو ما يعنى مسألتين: الأولى إعادة تشكيل نوعية الحياة العربية لتتبنى الطابع الآسيوى، بخاصة الهندى فى جوانبها الثقافية والأسرية، حتى تفاعلات الحياة اليومية. والأخرى أن هذه الجاليات الآسيوية الكبيرة أصبحت تطالب - إلى جانب تأثيرها الثقافى والاجتماعى فى الهوية العربية - بحقوق لها، مستغلة بذلك الإعلانات العالمية المختلفة لحقوق الإنسان، فقد يؤدى ذلك إلى إضعاف الهوية العربية للأمة، ويفرض على كاهلها هموما وأعباء جديدة، كما يسهم فى تأسيس موضع قدم جديد تتسلل من خلاله القوى الغربية إلى ساحة الأمة العربية.

وتتصل الموجة السابعة بعملية العولمة التى أطلقتها القوى الغربية، والتى تستهدف طمس الهويات الحضارية الأخرى. وقد استغلت القوى الغربية هذه الفرصة لإعادة تشكيل الثقافة ونوعية الحياة العربية وفق نظائرها الغربية، وذلك لإحكام السيطرة الكاملة. فالسيطرة على الثقافة العربية ونوعية الحياة العربية تعنى السيطرة على العقل العربى، والتفاعل اليومى العربى. ولدى القوى الغربية الآليات التى تيسر لها تحقق ذلك؛ منها الاختراق الثقافى للثقافة العربية، وفاعلية الإعلام وتكنولوچيا المعلومات، واستغلال الإعلانات العالمية لحقوق الإنسان لسلخ فئات اجتماعية عن مجتمعاتها من الداخل، إضافة إلى تشويه الدين واللغة والموروث التاريخى، حتى لا يبقى للأمة العربية شىء يعبر عن هويتها ووجودها.

وتعمل الموجة الثامنة فى اتجاه السيطرة على الأمة العربية، وإعاقة تطورها تجاه القوى الغربية لاستنفار النعرات الإثنية. وإذا كان الربع الأول من القرن العشرين قد شهد بدايات إبراز النزعات القطرية على حساب الهوية القومية الجامعة للأمة العربية؛ فإن الربع الأخير من القرن ذاته قد شهد بداية استنفار النزاعات الإثنية على حساب الهوية القطرية، حتى يدفع ذلك إلى مزيد من التجزئة والتشظى للهوية القومية العربية، لإحلال ما يمكن أن يسمى "بالشرق الأوسط الكبير" محل النظام العربى والأمة العربية. ولتحقيق ذلك تلجأ القوى الغربية إلى آليتين: الأولى استغلال حالة القهر المفروضة على بعض الجماعات الإثنية العربية، والأخرى الاستفادة من الإعلانات العالمية لحقوق الإنسان والأقليات، حتى تتحرك هذه القوى بدعم عالمى فى اتجاه مزيد من التجزئة العربية، والسيطرة على الأمة العربية.

ومن الطبيعى أن يكون لذلك تأثير فى التطور العربى، وذلك على النحو الآتى:

أولا- الإجهاز وإلى الأبد، على أية دعوات أو مشروعات وحدودية؛ لأن

الأمة سوف تتحول إلى كيانات صغيرة أضعف من أن تسعى لتحقيق أحلام كبيرة.

ثانيا- أن تنهى وإلى الأبد أيضا، وجود أية قوة عربية قادرة فى هذه المنطقة؛ وهو الأمر الذى يساعد على تحقيق مصالحها المتنوعة، من خلال الوجود المباشر أو غير المباشر على ساحة الأمة.

ثالثا- أن هذه الكيانات الصغيرة سوف يصبح مقدرا عليها أن تكون كيانات ضعيفة وتابعة، تطلب الحماية من القوى العالمية، وتصبح ترسا فى عجلتها الاقتصادية، ويعاد تشكيل نوعية حياتها فى مختلف جوانبها وفق ملامح نوعية الحياة السائدة فى مجتمعات القوى الغربية[١٤]، يساعدها على ذلك الهشاشة المعاصرة لبناء المجتمع العربى.

**٤- تأثير الاستبعاد والتهميش فى التطور الاجتماعى للأمة العربية:**

الحالة المثالية لأية أمة تنشد التحديث والتقدم، أن يشترك مختلف شرائحها وفئاتها الاجتماعية فى دفع عجلة المجتمع على طريق التطور. ونحن إذا تأملنا حالة الأمة العربية من هذه الزاوية، فسوف نجد أنها تعانى سلبيات عدة من جراء عملية الاستبعاد والتهميش الاجتماعى. فى هذا الإطار فإن الطابع الأبوى وبطء التحول الديمقراطى أو غياب صيغة إدارة الحكم الرشيد Good Governance، شكل الإطار العام لعملية الاستبعاد والتهميش الاجتماعى؛ لأنها تحرم التفاعل الاجتماعى من الثقافة الديمقراطية، وقابلية المساءلة، والقدرة على المساءلة والاحتكام إلى القانون[١٥]. فى هذا الإطار فإننا إذا تأملنا علمية الاستبعاد الاجتماعى، فسوف نجد أنها تحرم المجتمع من مشاركة فئات أو شرائح عدة بفاعلية فى التفاعل الحادث فيه فى مختلف المجالات.

ويشكل الاستبعاد على أساس إثنى أحد الأشكال الأساسية للاستبعاد الاجتماعى. ونحن إذا تأملنا العالم العربى، فسوف نجد أن ٨٠٪ من سكانه

متجانسون ويتحدثون اللغة العربية، ويدينون بالإسلام، ويعتنقون المذهب السنى، وينتمون سلاليا إلى العنصرين "السامى والحامى"، وأن الأقليات الإثنية تختلف مع الأغلبية فى واحد أو أكثر من هذه المتغيرات؛ وهو ما يعنى أن هناك مساحة واسعة مشتركة بين أى من الجماعات الإثنية الأقلية مع الأغلبية العربية التى تشترك فى الخصائص الأربعة المشار إليها، وينتفى مع هذه المساحة الواسعة من المشاركة إمكان نمو أية عواطف أو مشاعر تؤكد الهوية الذاتية لأية أقلية من الأقليات[١٦]. وبرغم أن هذه الهوية الذاتية لم تنمُ بالنسبة إلى أى من الجماعات الإثنية فى المراحل التاريخية السابقة؛ فإننا نلاحظ أن هناك بروزا لبعض هذه الهويات فى الثلث الأخير من القرن العشرين؛ إذ يمكن إرجاع ذلك لأسباب عدة؛ منها: أن بعض النظم السياسية رأت أن صيغة التجانس التى قامت على مرجعيتها الدولة الحديثة هى الصيغة المثلى، ومن ثم حرمت بعض الجماعات الإثنية من حق التعبير عن ثقافتها وتراثها ونوعية حياتها. ويتمثل الظرف الثانى فى الممارسات القهرية التى مارستها الأغلبية على الأقلية فى بعض المجتمعات العربية. على حين يتصل الظرف الثالث بدور القوى الغربية فى استنفار المشاعر والعواطف السلبية لبعض الجماعات الإثنية[١٧]؛ وهو الأمر الذى أدى فى النهاية إلى بروز الهوية الإثنية أحيانا على حساب الهوية الوطنية والقومية، كما بدأ يحدث الآن فى بعض الأقطار العربية.

ويشير النمط الثانى من الاستبعاد أو التهميش الاجتماعى إلى استبعاد بعض القوى أو الفئات الاجتماعية من المشاركة فى دفع المجتمع على طريق التطور الاجتماعى. وبغض النظر عن الأخطاء التى ارتكبتها بعض القوى أو الفئات الاجتماعية، فإن استبعادها يعنى حرمان المجتمع أو الأمة العربية من بعض طاقاتها. وفى التاريخ العربى الحديث والمعاصر نجد أمثلة كثيرة لهذه الحالة؛ من ذلك مثلا حرمان كبار الملاك فى مصر الذين يشكلون جوهر الطبقة العليا من المشاركة فى مباشرة حقوقهم السياسية والاجتماعية، بسبب أخطائهم

ومواقفهم من الثورة، كذلك حرمان بعض الجماعات الأيديولوچية المخالفة لأيديولوچيا الأنظمة السياسية، وتهميش وجودها، أو حرمانها من المشاركة. والأمثلة على ذلك كثيرة على الساحة الغربية. وهو ما يعنى أن الاستبعاد أو التهميش من هذا النمط يعد إخلالا بمبدأ المواطنة. ومن الطبيعى أن يؤثر استبعاد بعض القوى أو الفئات الاجتماعية من المشاركة فى تحقيق التطور الاجتماعى من ناحيتين؛ هما: الأولى: أن يحرم المجتمع من طاقة المشاركة التى تمتلكها القوى المستبعدة أو المهمشة، وهى الطاقة التى كان من الممكن أن تساعد المجتمع على الاندفاع الأكثر على طريق التطور الاجتماعى، والأخرى: أن تهميش أو استبعاد أى من القوى الاجتماعية قد يحولها إلى قوة معارضة أو معوقة للتطور الاجتماعى.

ويشكل التهميش أو الاستبعاد الجزئى النمط الثالث من الاستبعاد أو التهميش الاجتماعى. وفى هذا الإطار نجد أن هناك قطاعات واسعة فى المجتمع العربى تعانى من هذه الحالة. ويمكن عد الحرمان من التعليم إحدى حالات التهميش الاجتماعى؛ لأن ذلك يعنى أن نسبة كبيرة من الأميين فى المجتمع غير قادرة على متابعة حركة المجتمع. وفيما يتعلق بنسبة الأمية فى العالم العربى، فإننا نجد أن توزيعها مختلف بين الأقطار العربية. ففى حين تصل نسبة الأمية فى بعض المجتمعات إلى ١٣,٤٪، نجدها ترتفع فى مجتمعات عربية أخرى فتصل إلى ٦٢٪[١٨]. وتشكل البطالة أحد متغيرات التهميش الاقتصادى؛ إذ تصل نسبتها فى العالم العربى إلى ٢,٣٪، كما هى الحال فى بعض المجتمعات العربية، فى حين تصل فى مجتمعات عربية أخرى إلى نحو ٣١,٣٪[١٩]؛ وهو ما يعنى أن ثلث المجتمع مستبعد من المشاركة الاقتصادية. إضافة إلى ذلك يعد الفقر أحد متغيرات التهميش الاجتماعى؛ إذ نجد أن عدد السكان فى العالم العربى تحت خط الفقر، يتراوح بين ٣٤٪ و٥٠٪ من إجمالى عدد السكان، إضافة إلى أن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى يصل، فى بعض

المجتمعات، إلى ٨٧٠ دولارا سنويا، فى حين يصل إلى ٤٧.٧٩٠ فى مجتمع عربى آخر[٢٠]. ونجد أن التهميش أو الاستبعاد الاجتماعى فى أى من أشكاله من شأنه أن يضر بالتطور الاجتماعى للمجتمع.

### ٥ـ العناصر البنائية الفاعلة فى دفع التطور الاجتماعى:

يتشكل بناء المجتمع من مجموعة من العناصر الأساسية التى يسود بينها تساند بنائى وتفاعل أو تبادل وظيفى. ومن الطبيعى أن تلعب هذه العناصر دورا محوريا فى تأسيس استقراره او تغيره أو تطوره. بيد أننا إذا تأملنا بناء المجتمع، فسوف نجد أن هناك عناصر أكثر محورية من أخرى؛ إذ يؤدى التغير فى بنيتها أو وظائفها إلى إحداث تغيرات فى بناء المجتمع كله، وتنعكس وجهة التطور فيها على تطور المجتمع وتغيره. واستنادا إلى التراث النظرى فى علم الاجتماع؛ فإننا نجد أن العناصر الأكثر محورية التى تستحق الرصد هى الثقافة ومنظومات القيم، وطبيعة النمط أو النموذج الاجتماعى السائد، إضافة إلى التكوين العائلى أو القرابى، إلى جانب التكوين الطبقى. وسوف نكتفى بتناول المكونات الثلاثة الأخيرة لاستكشاف انعكاس التطور الذى خضعت له فى تطور المجتمع العربى.

وتعد العائلة المكون المحورى الأول الذى يساعد التطور الذى خضعت له على فهم التطور الذى خضع له المجتمع العربى، وذلك على أساس أن العائلة هى قاعدة المجتمع. فمن خلالها ينتقل التراث عن أجيال الماضى، ويعاد إنتاجه من خلال التفاعل الاجتماعى الحاضر، لتعيد نقله مجددا إلى أجيال المستقبل. ولذلك فإننا نجد أن العائلة تخلع طابعها على المجتمع. فإذا كانت قبيلة أو بدنة أو عائلة ممتدة؛ فإنها تتفاعل وفق قيم الثقافة التقليدية لتشكل المجتمع البدوى أو الريفى. وإذا أصبحت العائلة نووية وانسلخت عن سياقها، فإنها تلعب دورها فى تشكيل السياق الحضرى أو مجتمع المدينة. إضافة إلى ذلك ثمة تداخل بين العائلة وبنية الطبقة، فالعائلة الريفية الممتلكة للأرض هى قاعدة الطبقة الإقطاعية، فإذا أصبحت نووية، ولديها رأس المال، واستقرت فى الحضر؛

فإنها تصبح نواة الرأسمالية الحضرية، تجارية كانت أم صناعية. والعائلة فى الطبقة الوسطى تهتم بتعميق الأخلاق فى بنية هذه الطبقة، فى حين أنها فى الطبقة الدنيا تدرب أطفالها للعيش وفق حد الكفاف.

ويشكل نموذج المجتمع المتغير الثانى الذى تنعكس طبيعته على حالة التطور الاجتماعى. فى هذا الإطار يتطور المجتمع فى سياقين؛ السياق البدوى أو السياق الريفى، وهما سياقان أوليان، تتأسس فيهما التجمعات على أساس قبلى أو عائلى. ويمكن أن يشكل تجانس العائلات وتباينها بنية طبقية. غير أنها تكون عادة بنية طبقية بلا وعى ناضج أو كامل، لتداخل التكوينات العائلية أو القرابية مع "أنوية" هلامية للتشكل الطبقى. وحينما تتحول إلى السياق الحضرى تنضج البنية الطبقية على حساب البنية العائلية أو القرابية، وتصبح مؤشرا على حدوث التطور الاجتماعى. لذلك تكون الطبقات ناضجة فى السياق الحضرى، فى حين أنها مازالت هلامية، غير محددة المعالم فى السياق الريفى، حتى لو تصورنا- تجريديا- وجود كيانات طبقية.

ويتشكل المتغير الثالث من البنية الطبقية التى يعد نضجها مؤشرا على نضج التطورات الاجتماعية؛ إذ يحدث التحول من طبقية الريف إلى طبقية الحضر، من الطبقية المستندة إلى مرجعية الجماعية والعزوة، إلى الطبقية المستندة إلى قيم الفردية والإنجاز. الثانية تمتلك وعيا ناضجا، أما الأولى فتظل فى حالة وعى متداخل وهلامى. ومن الطبيعى أن يتداخل التشكيل الطبقى مع سياقه الاجتماعى، وأيضا مع متغيره العائلى ليشكل تجانسا يحدد نموذج المجتمع، ودرجة التطور الذى قطعه هذا النموذج.

ونتناول فيما يأتى التطور الحادث فى كل من هذه المكونات الثلاثة، وانعكاس ذلك على تطور المجتمع العربى.

**ثانيا- انعكاس تطور العائلة العربية على تطور المجتمع العربى:**

يشير مفهوم العائلة المشتق لغويا من عال، أعال، يعيل، إلى علاقات الإعالة والاعتماد المتبادلة. فى هذا الإطار يشار إلى الأولاد بالعيال، والأب بالمعيل والمسئول عن تأمين الرزق[٣١]. ويطلق مفهوم العائلة عادة على العائلة الممتدة التى تضم فى بنيتها ثلاثة أجيال على الأقل، تعيش فى مكان واحد وتحت سقف واحد يسمى "البيت" أو "الدار". وتتميز العائلة بتدرج المكانات، وتقسيم العمل فيها على أساس السن والنوع، وهو تقسيم عمل يستند إلى متغيرات طبيعية فى الأساس. وفى محاولة دراسة التطور الذى خضعت له العائلة فى القرن العشرين، فإننا سوف نتناول ذلك عبر ثلاث مراحل أساسية. فقد سيطرت العائلة الممتدة بوصفها عنصرا فى بنية القبيلة أو البدنة فترة طويلة من بداية القرن، ربما حتى نهاية عقده الثالث. وابتداء من نهاية العقد الثالث حتى بداية العقد السابع من القرن العشرين بدأت عوامل التفكيك تؤثر فى بنية العائلة الممتدة التى تحولت تدريجيا إلى الأسر النووية. وفى نطاق الثلث الأخير من القرن العشرين بدأ التفكك يحدث فى العائلة النووية ذاتها، وبدأت تظهر ظواهر سلبية عدة على بنية العائلة أو الأسرة العربية[٣٢]. وإذا كان من المنطقى أن تكون التغيرات فى بنية العائلة والأسرة العربية انعكاسا لتغيرات بنيوية، وقعت على ساحة المجتمع؛ فإنه كان من الطبيعى أن تؤثر التغيرات التى وقعت على ساحة العائلة فى ثقافة المجتمع والتفاعل الاجتماعى الحادث فيه.

**١- بنية العائلة الممتدة وثقافتها التقليدية:**

تعد العائلة الممتدة التكوين الأقوى فى بنية التنظيم القرابى للمجتمع العربى. وهى الوحدة الوسط والأقوى بين القبيلة أو البدنة، فالعلاقات القرابية متدرجة من حيث القوة، على أساس أن رئيس القبيلة أو جدها الأكبر والتاريخى يشكل مرجعية التنسيب للعلاقات القرابية، لذلك نجد أن العلاقات القرابية ليست

متجانسة من حيث اقترابها أو ابتعادها من مركز القبيلة ومرجعيتها. فى هذا الإطار فإننا نجد أن العائلة الممتدة تتشكل من علاقات متجانسة من حيث القوة فى ارتباطها برب العائلة الأبوية. ومن ناحية أخرى تتفوق العائلة على القبيلة أو البدنة؛ لأن الفرد يعتمد عليها ماديا وعاطفيا لإشباع حاجاته الأساسية، فى حين أنه يرتبط عاطفيا بالتكوينات القرابية الأعلى؛ كالقبيلة أو البدنة. وفى الوقت ذاته تتفوق العائلة الممتدة على الأسرة النووية الصغيرة التى تتكون من جيلين، فى كونها الأكثر قدرة على إشباع حاجات أبنائها الاقتصادية والاجتماعية، إضافة إلى أنها الأكثر قدرة على التنشئة الاجتماعية القوية والناجحة، وذلك على أساس أن كثافتها الاجتماعية أقوى كثيرا من الكثافة الاجتماعية المتاحة للأسرة النووية[٢٣]. ولذلك فهى تنجح بامتياز فى تشكيل الضمير الداخلى للفرد، إضافة إلى أنها تشكل إطارا رقابيا يحمى الفرد من الانحراف.

ومن الواضح أن العائلة الممتدة تشكل قاعدة للتنظيم الاجتماعى فى الريف والحضر على السواء، وجملة العائلات الممتدة قد ترجع إلى جد واحد لتشكل القبيلة أو البدنة، فنجد أن القرية قد تتكون من بدنة واحدة، يمكن عدها تجمعا واحدا. وكذلك فى الحضر حيث تسكن العائلات الممتدة أو المركبة فى أحياء معينة، أو مناطق من أحياء المدينة العربية[٢٤]. وتتميز العائلة الممتدة بأن لها عمقا رأسيا، واتساعا أفقيا ينعكس على ثراء التفاعل الاجتماعى داخل هذا النمط العائلى. ويقصد بالعمق الرأسى أن زيادة عدد أجيال الأسرة من شأنه أن يدعم قدرتها على أداء عملياتها الأساسية، سواء فيما يتعلق بالعمليات الإنتاجية، أو إدارة العلاقات الاجتماعية مع العائلات الأخرى داخل التنظيم الاجتماعى للقرية، أو التنشئة الاجتماعية للأبناء، أما الاتساع أو التراكم الأفقى فيتمثل فى تنوع دوائر المشاركين فى التفاعل العائلى واتساعها، أو فى إنجاز العمليات الأساسية اللازمة للعائلة. وعلى هذا النحو فإننا نجد أن العائلة تنظم علاقاتها وتفاعلاتها على أساس من تباين طبقات العمر. فكل من هم فى سن الأب آباء أو

أعمام، وكل من هن فى سن الأم أمهات أو خالات، وكل من هم فى سن الإخوة والأخوات هم إخوة أو أخوات، أو أولاد أعمام أو أولاد خالات. وفى العادة يكون التفاعل نمطيا بين أفراد طبقات العمر المتباينة، وأن المخالفة قد تستنفر العقاب بدرجاته المتفاوتة[٢٥].

وتعيش العائلة الممتدة فى مسكن واحد، وتزرع أرضا واحدة، كما تنقسم القرية التقليدية إلى مناطق تعيش فيها العائلات أو التجمعات القرابية. ومن ثم فالعلاقات الداخلية، سواء داخل البنية القرابية أو داخل المنطقة التى تعيش فيها العائلات ذات القرابة العاصبة تكون أكثر كثافة من العلاقات بين التجمعات القرابية داخل القرية. ويزيد من هذه الكثافة أن توزيع الأرض الزراعية التى تشكل "زمام" القرية يتم بالمنطق نفسه؛ أى وفق أسس قرابية، لذلك نجد أن أبناء القرابة الذين يقتربون من بعضهم البعض فى سكناهم داخل القرية، يقتربون مع بعضهم البعض كذلك فى حيازاتهم الزراعية؛ وهو الأمر الذى يزيد من كثافة العلاقات والتفاعل داخل القرابة الواحدة، حتى لكأنها تشكل وحدة منفصلة داخل القرية. وتترتب العائلات فى شغلها مختلف مناطق القرية حسب مكاناتها الاجتماعية، فالعائلات ذات المكانة العالية تسكن عادة فى المنطقة التى تشكل مدخل القرية، ثم تتدرج المكانات والأماكن حتى نجد العائلات ذات المكانات الأدنى فى ظهير القرية أو الطرف العكسى لمدخل القرية[٢٦]. وتتوزع العائلات المسيحية على مختلف مناطق القرية. وعادة ما ترتبط العائلات المسيحية بالعائلات المسلمة، فالأخيرة تقوم بالزراعة أساسا، أما الأولى فتقوم عادة بالحرف اللازمة للزراعة أو المعيشة إلى جانب الزراعة، ومن ثم تنشأ علاقة ذات طبيعة ودية لحاجة كل منهم إلى الآخر.

ويزيد من كثافة العلاقات الاجتماعية والتفاعل الاجتماعى داخل العائلة الممتدة والدائرة القرابية عموما، أن الزواج داخلى فى الأساس لأسباب عدة؛ أولها الحفاظ على مكانة العائلة، ومن ثم فالحراك الاجتماعى فى نطاق

المجتمعات التى تنتشر فيها العائلة الممتدة، من خلال الزواج محدود، إضافة الى أن الزواج الداخلى له هدف اقتصادى، يتمثل فى الحفاظ على ثروة العائلة، من التسرب إلى خارج الدائرة القرابية، لذلك برز عرف بأن ميراث الابنة التى تتزوج خارج الدائرة القرابية تعوض برأسمال نقدى بدون أن تنقل معها أصولا رأسمالية كالأرض الزراعية أو نصيبا من العقارات أو المشروعات التجارى والصناعية، إن كانت العائلة الممتدة تسكن الحضر.

وارتباطا بذلك، فإنه كلما ضاقت الدائرة القرابية من البدنة إلى العائلة الممتدة، ارتفع عدد حالات الزواج الداخلى. وفى إطار الثقافة العربية ينتشر نمط الزواج من بنت العم. ويذهب كثير من الباحثين إلى أنه الزواج المفضل تقليديا عند العرب، حتى لقبت الزوجة "ببنت العم". وقد انخفضت نسبة الزواج الداخلى نسبيا فى النصف الثانى من القرن العشرين؛ إذ نجد - استنادا إلى البحوث الميدانية - أن نسبة الزواج من بنت العم يتراوح بين ٣٪ و٣٨٪ فى مناطق مختلفة من البلدان العربية. وفى دراسة لأحد الباحثين لقرية فى أهوار العراق وجد أن نسبة الزواج من بنت العم بلغت ٣٨٪، إضافة إلى ذلك وجد أن حوالى ١٣٪ من الزيجات تمت ضمن الفخذ الواحد، و١١٪ تمت بين أبناء الحمولة الواحدة، وأن ٢٠٪ تمت ضمن العشيرة، وأن ١٨٪ تمت خارج القرية؛ وهو ما يعنى أن نحو ٨٢٪ من الزيجات تمت داخل الدائرة القرابية[٢٧].

وإذا كان بعض المجتمعات العربية التى قطعت شوطا على طريق التحديث، وانتشرت فيها القيم الحضرية، على النحو الذى جعل الزواج فيها الآن خارجيا وفرديا، ولا يعطى أهمية للاعتبارات العائلية؛ فإن مجتمعات الخليج ما زالت القرابة فيها تلعب دورا محوريا فى تشكيل التفاعل الاجتماعى، برغم التحديث المادى الذى وقع على أرض هذه البلدان؛ وهو الأمر الذى يجعلها تجسد الثقافة التقليدية التى كانت قائمة فى مطلع القرن بالنسبة إلى أغلب الأقطار العربية التى قطعت شوطا واضحا على طريق التحديث الثقافى

والمادى. يؤكد ذلك ما ذهبت إليه دراسة حديثة أجريت فى مدينة الدوحة بدولة قطر، تبين أن ٣٨,٨٪ توجد فيها درجة قرابة، وبلغ الزواج من العائلة الممتدة نفسها ٣٤,٧٪، ومن أبناء العمومة ٢٤,٤٪، ومن أبناء الخالة ١٤,٥٪، ومن أبناء الخال ١٠,٧٪[٢٨]؛ وهو ما يعنى أن الزواج ما زال فى الأغلب قرابيا فى الأساس، ويقع داخل الدائرة القرابية. وفى دراسة أخرى أجريت عن دولة الإمارات العربية فى إمارة " أبو ظبي"، وجد أن نسبة ٣٠,٤٪ تشير إلى وجود زيجات وقعت بين أبناء العم، وأن ٢٥,٦٪ وقعت بين أبناء الخال، وأن ١١,٩٪ وقعت من داخل العائلة الممتدة، وأن ٣٣,٣٪ كان الزواج فيها من داخل القبيلة، وأن ٢١,٨٪ فقط من الزيجات وقعت من خارج الدائرة القرابية[٢٩].

ومن الطبيعى، مادام الزواج يقع داخل نطاق الدائرة القرابية، أن يكون الأب (رأس العائلة أو القبيلة) هو صاحب الاختيار الزواجى، وأن مساحة الاختيار الفردى تصبح محدودة بالنسبة إلى طرفى العلاقة، محدودة بالنسبة إلى الذكور، وأكثر محدودية بالنسبة إلى الإناث. تؤكد ذلك معطيات دراسة أجريت فى دولة الإمارات العربية على إماراتها السبع؛ وجد مثلا فى إمارة أبو ظبى أن اختيار زوجة الابن يكون من اختصاص الوالد بنسبة ٤٠٪، ومن اختصاص الوالدة بنسبة ٥٠٪، والاثنين معا بنسبة ٧,٤[٣٠]. وفيما يتعلق باختيار زوج البنت، أكدت الدراسة أنه من اختصاص الأب ٢٣,١٪، ومن اختصاص الوالدين بنسبة ١٣,٩٪، ومن اختصاص الشخص بنسبة ١٦,٩٪[٣١]؛ وهو ما يعنى أن الاختيار مازال من شأن الأب (رأس العائلة) والأم.

والثقافة التقليدية بمنظومات القيم المتضمنة فيها، هى التى تتولى ضبط التفاعل داخل نطاق العائلة التقليدية، كما أن العصبية من القيم المحورية المنظمة للتفاعل داخل العائلة والدائرة القرابية، أو بينها وبين الوحدات العائلية والقرابية الأخرى داخل القرية. وتعد العصبية بالنسبة إلى الشخصية الريفية أو البدوية مرجعية الانتماء. وتعنى العصبية التوحد بين الفرد وإطاره القرابى.

والعصبية علاقة متبادلة بين الفرد وعائلته الممتدة أو حمولته، وكلاهما بمقتضى العصبية يقدم المعونة والدعم العاطفى والمادى للأفراد فى أوقات الأزمات.

وفيما يتعلق بالقيم المنظمة للتفاعل القرابى، فإننا نجد أنه لما كانت العائلة أبوية بطبيعتها؛ فإن قيمة الأرض أو منطقة الرعى من القيم التقليدية المهمة فى العائلة الريفية، "فالأرض هى العرض"، كما أن قيمة الشرف من القيم الأساسية بالنسبة إلى العائلة التقليدية؛ لأن فقدان الشرف ليس مسألة فردية كما فى الحضر المعاصر، ولكنه مسألة تتصل ببناء الوحدة القرابية ذاتها. كذلك يعد التعاضد من القيم الأساسية؛ لأن له علاقة بتنظيم"الثأر" فى البيئة البدوية أو القروية، إضافة إلى التعاون والتكاتف والامتثال واحترام الأكبر سنا والتضحية فى سبيل المجموع وتأمين المصالح المشتركة. إلى جانب ذلك تسود قيم الصبر والمثابرة، لارتباطها بالزراعة، إضافة إلى التدين الذى يفيض أحيانا حتى يبدع أولياء الله الصالحين الذين يتقرب بهم البدوى أو الفلاح إلى الله[٣٢].

وفى دراسة عن القيم التى تراعى فى إنجاز الاختيار الزواجى فى العائلة ذات الثقافة التقليدية بدولة الإمارات العربية، أكدت عينة البحث التدين بنسبة ٧٦,٦٪، والسمعة والأخلاق الحميدة بنسبة ٦٨,١٪، والالتزام بالعادات والتقاليد بنسبة ٥٦,٥٪، والنسب والأصل بنسبة ٦٢,٥٪، والتعليم بنسبة ٦١,٧٪، وأن تكون من الإمارة نفسها بنسبة ٥٧,٧٪[٣٣]. وهو ما يشير إلى أن منظومة القيم المنظمة للتعامل داخل نطاق العائلة العربية التقليدية كانت تتميز بالطابع التقليدى.

**٢- عوامل التحول من العائلة الممتدة إلى العائلة النووية:**

منذ أن استقرت القوى الاستعمارية على أرض الأمة العربية، عملت على دفع الأمة العربية إلى الاندماج فى النظام العالمى، فى ظل شروط غير

مواتية. وبسبب استقرار القوى الاستعمارية وبيروقراطية الدولة في المدن العربية، وقع انتعاش زائف للمدينة العربية؛ وهو الأمر الذي طور مجموعة من المتغيرات التي لعبت دورا أساسيا في التحول من العائلة الممتدة والتكوينات القرابية الكبيرة إلى العائلة النووية. وقد رأت النخبة الاجتماعية والسياسية حينئذ أن التعليم يعد أحد آليات التحديث؛ لأنه من ناحية ينشر المعرفة والقيم الحديثة في المجتمع، ومن ناحية ثانية يخرج الموظفين المؤهلين للعمل في البيروقراطية الحكومية.

وإنه في نطاق الوظيفة الأولى لعب التعليم دورا أساسيا في تفكيك الثقافة التقليدية التي تشكل المرجعية المعنوية والقيمية للعائلة الممتدة؛ إذ أدى تعليم بعض أفراد العائلة إلى تأسيس التباين داخل ثقافة قيم العائلة ومنظوماتهم؛ إذ أصبحت سلوكياتهم موجهة بمرجعيات متباينة، بل تطور الأمر أحيانا إلى قيادة بعض أعضاء العائلة لنوعية حياة مختلفة.

وارتباطا بالوظيفة الثانية تدفق أبناء الريف من خلال قنوات الحراك الاجتماعي عبر المراحل التعليمية المختلفة، حتى تخرجوا في المدارس الفنية والعليا والجامعات، ليشغلوا مناصب في البيروقراطية الحكومية. في أثناء ذلك سقطت عنهم قيمهم التقليدية، وضعفت ارتباطاتهم بالريف والبادية، وبجملة ثقافتهم التقليدية السابقة[٣٥].

وفي ذلك تذهب إحدى الدراسات إلى أن العائلة الممتدة بدأت تتعرض بوصفها وحدة اجتماعية-اقتصادية لبعض التغيير، نتيجة للتحولات التي بدأت تحدث في المجتمع، والتي من أبرزها اتساع نطاق المدن ومسئوليات الدولة، وبداية العمل في البيروقراطية الحكومية أو القطاع العام والخاص. لقد كان أفراد العائلة يعملون معا، ولحسابها في تربية الماشية في البداية، وفي الزراعة في الريف، وفي التجارة والحرف في المدن، ومن ثم فقد شكلوا تلك الوحدة المتماسكة التي تكلمنا عنها. وكان من نتائج التحولات التي شهدها النصف

الثانى من القرن العشرين أن حلت الدولة والموسسات العامة والخاصة محل العائلة، فاتسعت مجالات التوظيف؛ وهو مما حد من الاعتماد المتبادل بين أعضاء العائلة الممتدة[٣٥].

وإضافة إلى ذلك لعبت المتغيرات الاقتصادية دورا أساسيا فى تفكيك بنية العائلة الممتدة، وتحويلها إلى أسر نووية. وتتجسد المتغيرات الاقتصادية فى متغيرين فرعيين: الأول عدم التناسب بين مساحة الأرض الزراعية وزيادة السكان؛ وهو الأمر الذى أدى الى وجود فائض سكانى يزيد عن حاجة زراعة عدد أفرادها ما يحوزونه. وهو الوضع الذى حل مرحليا بتوجيه بعض الأبناء الى التعليم، إضافة الى توجيه البعض الآخر إلى امتهان مهن أخرى غير الزراعة؛ كالتجارة، أو ممارسة بعض الحرف. وأدى ذلك إلى تآكل التجانس المهنى فى القرية، وإلى بداية تقسيم عمل جديد فيها. وقد كان من الطبيعى أن يودى ذلك إلى استقلال بعد الأبناء عن العائلة، وقيادتهم لحياة منفصلة؛ إذ كان ذلك يحدث فى الأغلب عند وفاة الجد رب العائلة، أو تباين الدخول بين أفراد العائلة[٣٦]؛ وهو الأمر الذى نشر العواطف والمشاعر الفردية والمصلحية على ساحة الحياة الأسرية. وقد دعم هذا التفكيك المتغير الفرعى الثانى الذى يتصل بقوانين التوريث الإسلامى. فبسبب ضعف الثقافة التقليدية، اتجه الأبناء إلى اقتسام ملكية الأسرة وثروتها، ومن ثم الاتجاه مباشرة إلى الحياة فى مسكن منفصل أو على الأقل البقاء فى المسكن مع قيادة نوعية حياة معيشية منفصلة.

ويتصل المتغير الثالث الذى لعب دورا أساسيا فى تفكيك العائلة الممتدة بالهجرة من الريف إلى المدينة. فبسبب ضيق مساحة الأرض الزراعية فى مواجهة الزيادة السكانية؛ اتجه بعد أعضاء العائلة - كما أشرت - إلى امتهان مهن أخرى غير الزراعة، فى حين اتجه جزء آخر من الفائض السكانى نحو البحث عن فرصة عمل فى المدينة، إضافة إلى البحث عن فرص أفضل لإشباع الحاجات الأساسية مما هو متاح فى نوعية الحياة فى الريف. فى هذا النطاق

حدث ما يمكن أن يسمى بالحراك الأفقى الذى كان من نتيجته هجرة أعداد كبيرة من الريف إلى المدينة؛ إذ بلغت نسبتها فى تعداد ١٩٤٧ نحو ١٠,٧٪ من إجمالى عدد سكان مصر مثلا، هاجروا من الريف إلى الحضر[٣٧]. وحينما حطوا رحالهم فى الحضر انسلخوا عن عائلاتهم الممتدة، وشكلوا عائلات نووية بدأت تتخلى تدريجيا عن ثقافاتها التقليدية، وتسعى إلى اكتساب ثقافة وقيم حديثة. واتجه الأميون منهم إلى العيش فى العشوائيات على أطراف المدن بلا منظومات قيمية سوية، أو على الأقل يتخللها عناصر منحرفة، انسحبوا من خلفياتهم الثقافية والاجتماعية السابقة، فضعفت لديهم منظومات القيم. وفى نطاق المهجر الجديد لم يمتلك المهاجر الجديد مصادر قوة مادية ومعنوية جديدة.

وخلاصة الأمر أن المتغيرات السابقة تفاعلت مع بعضها البعض، إضافة إلى متغيرات أخرى، فأحدثت تحولا اجتماعيا فى بنية المجتمع عامة، مرجعيتها ثقافية تقليدية، تعكس التراث التقليدى للمجتمع. وانتهت قرب منتصف القرن العشرين بعائلة ممتدة هشة ضعيفة، تعانى من جوانب ضعف وتصدع عدة[٣٨]. فقد مزقت متغيرات التحول نسيجها الاجتماعى، وأهدرت قدراتها وطاقاتها على إنتاج رأس المال الاجتماعى والثقافى. ومن ثم فقد أدى تفككها وانهيارها إلى إخلاء الساحة أمام نمط الأسرة النووية التى حلت محلها، لكونها تتسق مع احتياجات السياق الجديد[٣٩].

**٣ـ الأسرة النووية تحل محل العائلة الممتدة فى السياق الجديد:**

تتشكل الأسرة النووية من جيلين فقط، على خلاف العائلة الممتدة التى تضم ثلاثة أجيال أو أكثر، تعيش فى دار واحدة، وتمارس مهنة واحدة، سواء كانت الزراعة فى القرية أو الحرفة أو التجارة أو الصناعة فى المدينة. ويعيش فى إطارها الزوج والزوجة وأطفالهما تحت سقف واحد، وفى حالة من الاستقلالية عن الأهل (العائلة الممتدة أو الكيانات القرابية الكبرى). ومع

منتصف القرن العشرين أصبحت الأسرة النووية هى التى تسود فى الحضر، ثم بدأت تنتشر فى خلال عقدين، لتصبح هى الأسرة المعتمدة فى الريف والقرية. يؤكد ذلك بعض الدراسات الميدانية التى أشارت إلى أن الأسرة النووية أصبحت هى النمط الغالب فعلا فى كثير من المدن العربية، حتى فى بعض القرى. إثباتا لذلك أن أغلب الزيجات التى عقدت فى عقدى الخمسينيات والستينيات لم يسكن فيها الزوجان مع أهل الزوج؛ إذ شكلا أسرة نووية منفصلة بلغت نسبتها فى "بيروت" ٧٥٪، و٧٠٪ فى مدينة "عمان"، و٥٩٪ فى مدينة "دمشق"، ونحو ٥٢٪ فى مدينة "طرابلس" بلبنان، ونحو ٦٧٪ فى قرية "بوارج" فى لبنان، ونحو ٤٦٪ فى قرية "أرطاس" فى فلسطين. كما أظهرت دراسة فى العراق أن نسبة الأسر النووية كانت ١٨٪ عام ١٩٤٠، وارتفعت إلى نحو ٦٦٪ عام ١٩٧٥. وتختلف درجة انتشار العائلة النووية بين أحياء مدينة بغداد، فقد وجدت الدراسة نفسها انتشار هذا النمط فى حى المنصور بنسبة ٩١٪، وفى منطقة المأمون بنسبة ٨٦٪[٤٠].

وفى الربع الأخير بدأ نمط الأسرة النووية يواجه متاعب كثيرة، دفعت إلى انهيار قطاعات كبيرة منه؛ إذ وجدت مجموعة من المتغيرات المسئولة عن هذا الانهيار. ويتمثل المتغير الأول فى حالة "الأنومى" الثقافية التى تعرضت لها الأمة العربية فى أثناء عملية التحديث الذى لم يتم انطلاقا من تجديد التراث، بل انطلق من أيديولوچيات غربية فى الأساس. وقد كان من الطبيعى أن يواجه المجتمع العربى فى أثناء الانتقال من المجتمع التقليدى إلى المجتمع الحديث حالة من الفراغ القيمى. فلا منظومات الثقافة التقليدية ظلف لها قوتها، ولا منظومات القيم الغربية الحديثة ترسخت وأصبحت فاعلة. فى هذه الحالة من انهيار القيم والمعايير، وعدم ترسخها، تبرز القيم الفردية والأنانية التى تؤكد المصلحة، وأدت هذه الحالة إلى تمزق العواطف الأسرية إربا، وتآكلت مشاعر الإيثار أو توارت من المحيط الأسرى. وفى ظل التحولات الليبرالية الأخيرة

التى مرت بها الأمة العربية أعلن عن وفاة التماسك الأسرى فى نطاق قطاعات كبيرة من الطبقتين الوسطى والدنيا[٤١].

ويتصل المتغير الثانى بالاختراق الثقافى لفضائنا؛ إذ أصبحت القيم المادية والاستهلاكية هى التى تتولى تنظيم التفاعل فى المحيط الأسرى؛ وهو الأمر الذى دفع إلى سيطرة منظومة قيمية ذات طبيعة فردية وأنانية، فى مقابل اختفاء القيم الجماعية والأسرية التى كانت تميز الحياة الأسرية. فى هذا السياق برزت حقائق جديدة؛ منها أن الفرد أصبح مقدما على الجماعة، وأصبحت المصلحة والأنانية الفردية هى المعايير التى تنظم المشاركة فى الحياة الأسرية. وارتباطا بذلك وقعت حالة من الفوضى فى ترتيب الأدوار الأسرية، وارتبط بذلك سقوط قيم متعلقة بمكانات أسرية معينة؛ كمكانة الأب، ومكانة الأم بالنسبة إلى الأبناء. ونتيجة لحالة "الأنومى" الأخلاقية سقطت صيغة التوقعات المتبادلة، ولم يعد لها وجود على ساحة الحياة الأسرية. وقد أدى ذلك إلى أن التفاعل داخل الأسرة لم يعد يحدث وفق قواعد محددة. وارتباطا بذلك أصبحت الأسرة عاجزة عن السيطرة على عملية التنشئة الاجتماعية لأبنائها[٤٢].

ويتمثل المتغير الثالث فى تأثير الإعلام وتكنولوچيا المعلومات فى التفاعل الحادث داخل الأسرة العربية، وبالتحديد فى عملية التنشئة الاجتماعية والثقافية للأبناء. فقد شكلت هذه التكنولوچيا ثورة لها آثارها السلبية فى الحياة الأسرية. فمن ناحية نجد، أن هذه الوسائل أصبحت تضخ قيما ومعانى تتناقض مع نظرائها فى تراثنا؛ وهو الأمر الذى ينشر حالة من الفوضى القيمية والأخلاقية فى الحياة الأسرية. يضاف إلى ذلك أن تدفق هذه القيم فى ساحة الحياة الأسرية يؤسس حالة من المرجعيات الأخلاقية المتعددة والموجهة لسلوك أعضاء الأسرة، بعد أن كانت سلوكيات كل أعضاء الأسرة تتم وفق مرجعية واحدة؛ وهو الأمر الذى قد يسلم إلى تناقضات عدة، وربما إلى صراعات داخل الحياة الأسرية. إلى جانب ذلك، دفعت هذه التكنولوچيا إلى سيطرة مناخ العزلة

داخل الحياة الأسرية، فالأب والأم أمام جهاز التليفزيون، والأبناء مشدودون إلى متابعات متنوعة على شبكة المعلومات الدولية، فأصبح كل عضو من أعضاء الأسرة له عالمه الخاص[٤٣]. ونتيجة لكل ذلك تؤكد دراسات عدة أن عملية التنشئة أفلتت من سيطرة الأسرة، وأصبح الإعلام وتكنولوچيا المعلومات هى التى تقوم بقسم كبير من عملية التنشئة. وهى تنشئة تنجز وفق قيم ذات طبيعة عالمية عامة، أو هى قيم نوعية حياة معينة، تمت عولمتها. غير أنها فى النهاية تعمل على اقتلاع الفرد من جذوره، وتؤدى إلى إضعاف انتمائه.

ويشكل الاختراق الثقافى باسم الإعلانات العالمية لحقوق الإنسان أحد المتغيرات الأساسية التى لعبت دورا محوريا فى إضعاف الأسرة النووية، حتى لا تكون قادرة على القيام بمهامها الأسرية تجاه الأبناء والمجتمع. ودفعها نحو المصير ذاته الذى واجهته الأسرة الغربية، ولم تعد تستطيع الفكاك منه. من ذلك مثلا دعاوى النوع الاجتماعى Gender، التى تعنى المساواة بين الجنسين فى مختلف الأدوار، وهى مساواة صراعية؛ لأن العناصر المتجانسة تميل إلى أن تكون متناقضة عادة. وإغفال ما يقدمه تراثنا الدينى والثقافى عن المساواة الكاملة والمتكاملة؛ إذ يؤدى أعضاء الأسرة وظائف متباينة، غير أنها متكاملة، بدون أن يخل ذلك بقاعدة المساواة فى الحقوق والواجبات[٤٤]. ويرتبط بذلك الإعلانات المتعلقة بحقوق المرأة والطفل. وهى وإن كانت دعوات حق أريد بها باطل، أطلقتها القوى المخترقة لسياقنا الاجتماعى، أشاعت فوضى فى الحياة الأسرية وأضعفت تماسكها.

وتشكل الفترة التى ظهر فيها البترول فى مجتمعات الخليج المتغير الخامس الذى أصاب الأسرة النووية العربية فى مقتل. فقد هاجر كثير من آباء الأسر العربية إلى الخليج بحثا عن الرزق والدخل الأكبر لكفاية أسرهم؛ إذ كان لهذه الهجرة تأثير كبير فى نمو مشوه للأبناء فى أسرة غاب راعيها، ونتيجة لذلك تربى أبناء بلا مثل الرجولة، إضافة الى ذلك شاركت هذه الأسر بكثافة

عالية فى ثقافة الاستهلاك، ودفعتهم ثقافة الاستهلاك إلى ساحة ثقافة الانحراف وتعاطى المخدرات. وقد كان ذلك مدخلا لسلوكيات وظواهر سلبية عدة، أبرزها الخيانات الأسرية، وعقوق الأبناء، وتهميش دور الآباء فى الحياة الأسرية. وقد عانت الأسرة الخليجية ذاتها بالقدر نفسه، فالعمالة الآسيوية التى تغلغلت فى بنيتها بددت نقاءها الثقافى واللغوى ونوعية حياتها العربية، واتسعت مساحة السلبيات حتى بلغت حد الانحراف أحيانا. يضاف إلى ذلك أن الثراء الناتج عن العائدات البترولية دفع بالأسرة نحو المشاركة بقوة فى ثقافة الاستهلاك؛ وهو الأمر الذى أثر كثيرا فى تفاعلاتها الداخلية والخارجية؛ إذ اكتست هذه التفاعلات بالطابع المادى والفردى المصلحى[٤٥].

ومع نهاية القرن العشرين، وقعت نتيجة لكل ذلك ظواهر سلبية عدة على ساحة الحياة الأسرية؛ من أبرزها ترهل منظومة القيم والأخلاق الضابطة للتفاعل الأسرى، وافتقادها التماسك والتجانس. فقد ضمت الثقافة الأسرية قيما تنتمى إلى التراث والثقافة التقليدية، فى مقابل قيم الثقافة الحديثة والمخترقة. وضمت هذه الثقافة قيم الدين التى تدعو إلى التقشف والطهارة، إلى جانب القيم التى اخترقت ثقافتها، والتى تروج لسلوكيات الاستهلاك، وتشعل الغرائز، وقيم التضحية من أجل الأسرة التى يتمسك بها كبار السن، متجاورة مع قيم المصلحة والأنانية التى أصبحت تسيطر على سلوك الأبناء. ومن الطبيعى أنه إذا تفككت الثقافة، وتفرعت إلى مرجعيات ثقافية عدة؛ تتناقض أحيانا ويضعف بعضها بعضا أحيانا أخرى، وذلك من شأنه أن يؤدى إلى عدم انتظام سلوكيات أعضاء الأسرة؛ لأن منظومات القيم الموجهة لهذه السلوكيات مترهلة وضعيفة وعاجزة عن ضبط السلوك.

وتعد الاستهانة بالحياة الأسرية إحدى الظواهر الأساسية التى بدأت تظهر على ساحة الأسرة فى الأمة العربية. ومؤشرات ذلك ارتفاع معدلات الطلاق فى العالم العربى التى تراوحت فى كثير من أقطار العالم العربى بين ٣٤٪،

و٣٥٪، و٣٨٪، و٤٠٪، و٤٦٪[٤٦]. يضاف إلى ذلك أن عوامل الطلاق أصبحت واهية، ويمكن أن تعد مؤشرا على الاستهانة بالحياة الأسرية. من هذه أسباب مثلا خروج الزوج من البيت وسفره المتكرر، أو رفضه لرأى الزوجة فى شئون البيت، أو أن الميول الرياضية للزوجين غير متماثلة[٤٧]. وجميعها أسباب تشير إلى انهيار القداسة التى كانت للحياة الأسرية فى زمان الثقافة العربية التقليدية.

ويعد ظهور أشكال غريبة من الزواج المنتج لأسر نووية أحد مظاهر انهيار الأسر النووية، إما بضغط من الاختراق الثقافى من الخارج، وإما بفعل عوامل داخلية دفعت إلى ظهور هذه الأشكال المرضية والغريبة. وأول هذه الأشكال زواج "المسيار"، وهو زواج بعقد، ولكنه يظل سريا؛ إذ يزور الزوج زوجته فى أوقات فراغه، من دون علم زوجته الأولى. فى هذا الزواج لا يلتزم الزوج بأية مسئوليات تجاه الزوجة الثانية، ولا يقيم معها، ولا يوفر لها مسكنا. وقد انتشر هذا النمط من الزواج بصورة ملحوظة فى السنوات الأخيرة[٤٨]. ويتمثل النمط الثانى فى الزواج العرفى الذى بدأ ينتشر بين الشباب فى السنوات الأخيرة، والذى لا يحتاج إلى مسكن، ولكن لأوقات التقاء غير منتظم لإشباع رغبات متبادلة. وقد ظهرت أشكال فرعية عدة لهذا النمط؛ كـ"زواج الهبة"، و"زواج الكاسيت"، و"زواج الدم"، و"زواج الوشم"، و"زواج الطوابع"، وجميعها أشكال من الزواج تقع خارج الشرعية الدينية، وتتناقض مع مضامينها المشروعة[٤٩]. أما النمط الأساسى المرضى الثالث فيسمى "زواج فريند"، وقد طرحه أحد فقهاء الزمن الردىء حلا لمشكلة العنوسة، واستوحاه من نظام "جيرل فريند" Girl Friend فى الغرب، وفيه يمكن لشاب أو شابة من خلال هذا النمط من الزواج أن يرتبط بعقد زواج شرعى، بدون أن يمتلكا مسكنا يأويان إليه، ويلتقيان مرة فى مكان متفق عليه، ثم يعود كل منهما إلى بيت أبويه، إلى أن تتبدل الأحول ويتحول إلى زواج طبيعى له دخل وله مسكن[٥٠].

حقيقة أن بعض هذه الأشكال المرضية وجدت فى التاريخ الإسلامى بشكل استثنائى، غير أنه من الخطأ أن يحول فقهاء هذا الزمن الاستثناء إلى قاعدة.

ويعد ارتفاع معدلات العنوسة وتأخير سن الزواج من الظواهر السلبية التى تطفو على سطح الحياة الأسرية. وإذا كان لهذه الظواهر أسباب عدة؛ فإن من بينها تراجع قيمة الأسرة بوصفها إطارًا اجتماعيا دافئا يشبع فيه الإنسان حاجته الأساسية؛ إذ أبدع المجتمع الحديث بدائل عدة لذلك. من هنا فإن العنوسة وتأخر سن الزواج قد تكون ظواهر إجبارية فرضت على الشاب أو الشابة لأسباب عدة، وقد تكون قرارا اختياريا لأن قيمة الأسرة تضاءلت فى نظر الشباب. يؤكد ذلك دراسة أجريت فى المشرق العربى، وجدت أن سن زواج المرأة تراوحت بين ١٤ و١٨ سنة قبل الثلاثينيات، وبين ١٧ و٢١ سنة فى الستينيات، أما بالنسبة إلى الرجال فقد تراوحت سن الزواج بين ٢١ و٣٠ سنة فى الثلاثينيات، وبين ٢٤ و٣٠ سنة فى الستينيات[٥١]. وقد ارتفعت هذه المعدلات فى مختلف بلدان الأمة العربية؛ وهو الأمر الذى قد تكون له آثاره السلبية فى البنية السكانية للأمة العربية مستقبلا.

خلاصة الأمر أننا بدأنا القرن العشرين ببنية قرابية متماسكة، نواتها العائلة الممتدة، غير أن هذه البنية القرابية ونواتها خضعت للتطور بفعل عوامل داخلية وخارجية عدة، فوجدنا مع منتصف القرن بنية أسرية متوازنة قادرة على الالتزام بمعايير التراث، ونقله من خلال عملية التنشئة الاجتماعية - التى كانت للأسرة اليد الطولى فى إنجازها - إلى الأبناء. غير أن التوازن اهتز، وسيطر نمط الأسرة النووية التى انتهى إليها التطور مع منتصف القرن؛ إذ وجدنا ظروفا خارجية وداخلية عدة تعمل على إضعاف بنيتها، وتقليص وظائفها هى الأخرى. وبدأت تتراجع مع نهاية القرن عن كونها الوحدة المحورية فى بناء المجتمع. يشير ذلك إلى بروز ظواهر سلبية عدة على ساحتها كما أشرت. وقد يكون التراجع محدودا الآن جدا، غير أنه آخذ فى الاتساع؛ وهو الأمر الذى

يفرض البحث عن مواجهة وعلاج، وإلا أصبحت أسرتنا العربية فى خطر.

**ثالثا- التحول فى اتجاه مجتمع المدينة:**

يعرف عبد الرحمن بن خلدون الزراعة والفلاحة وهو يصنف أنواع المعاش بقوله: "أو يكون من النبات فى الزرع والشجر بالقيام عليه وإعداده لاستخراج ثمرته، ويسمى هذا فلحا... وأما الفلاحة فهى بسيطة وطبيعة فطرية، لا تحتاج إلى نظر ولا علم، ولهذا تنسب فى الخليقة إلى آدم أبى البشرية... إشارة إلى أنها أقدم وجوه المعاش وأنسبها إلى الطبيعة"[٥٢]، وتأكيدا لأفكار ابن خلدون، فإن استنناس النبات؛ أى زراعته بصورة منتظمة ومنظمة، جاء فى أعقاب مرحلة المشاعية البدائية حسبما يؤكد كوندرسيه. وفى هذا الإطار فإن البدوية هى أكثر انتشارا فى المجتمع العربى، وهناك خط للتطور الريفى البدوى - الحضرى؛ إذ بدأت حركة التغير انطلاقا من نمط إنتاج الريفى والبدوى نحو تبنى نوعية الحياة الحضرية والمدنية. ويمكن القول إن ذلك كان انعكاسا أو ترادفا مع حياة المجتمع فى حالة من العزلة وانطلاقه نحو الإنتاج أو الالتحاق بالعالم الخارجى.

ولتناول التحول الريفى والبدوى نحو الحضرية، فإننا نتناوله من خلال ثلاثة تطورات أو مراحل أساسية؛ الأولى: التحول فى الحياة الريفية ذاتها؛ إذ اختلفت طبيعة الحياة الريفية والبدوية فى نهاية القرن عن بدايته، والثانية: عوامل التحول ذاتها التى نقلت الحياة الريفية لتتبنى الطابع الحضرى، والثالثة: الحياة الحضرية والتحولات التى طرأت فى إطارها.

**١- التحول فى بناء الحياة الريفية والبدوية:**

لا شك أنه قد حدثت تغيرات فى طبيعة الحياة الريفية فى نهاية القرن العشرين، فجعلته مختلفا عن بدايته. وإذا كانت الحياة البدوية آخذة فى التآكل بسبب استقرار البدو فى قرى بدوية، وقادت حياة زراعية، وأصبحت ريفا، أو

اتجاه البدو للالتحاق بالحضر؛ فإن القرى الريفية جميعا، بدوية كانت أو زراعية، ظلت مستقرة فى موضعها، تخضع للتغيرات والتحولات التى وقعت على ساحتها، سواء بفعل عوامل داخلية أو خارجية، وإن كانت الأخيرة هى الأقوى فى خلال القرن العشرين.

ونحن إذا تأملنا التطور الذى حدث للحياة البدوية الريفية فى خلال القرن العشرين، فسوف نجد أنه وقع فى إطار ثلاثة اتجاهات؛ الأول يتعلق بالتطور فى الثقافة التقليدية ومنظومات القيم، ويتصل الثانى بالتطور فى سكان الريف، ويتصل الثالث بانفلات العمران الريفى فى اتجاه تبنى النموذج الحضرى.

ونعرض فيما يأتى لهذه التطورات الثلاثة:

**أ- التحول من الثقافة الريفية التقليدية إلى الثقافة الحضرية الحديثة:**

إذا تأملنا الثقافة فى مطلع القرن العشرين، سوف نجدها ثقافة تقليدية بطبيعتها، أبرزها أن منظومات القيم ترتبط بالموضوعات المادية والمعنوية أو الروحية للإنسان البدوى أو الريفى. فى هذا الإطار يضفى الفلاح على الأرض قيمة عالية، فالأرض كالعرض، أو أن الكرامة فى الأرض؛ لأن الأرض هى مصدر رزقه وحياته. وأيضا هى المعيار الذى على أساسه تتحدد مكانته. بل إننا نجد أن التراث الشعبى فى بعض المجتمعات العربية يشهر بمن يتخلى عن أرضه؛ مثل الأغنية الشعبية "عواد باع أرضه، شوفوا طوله وعرضه ياولاد". وارتباطه بالأرض يدفعه إلى ارتباطه بالمكان، ويشعر بعمق الانتماء إليه. وفى ذلك يقول أحد الباحثين: "إن النازحين من الريف إلى المدينة نادرا ما يشعرون بالانتماء إلى المدينة حتى لو عاشوا فيها معظم حياتهم، لذلك يحرصون على العودة إليها فى مختلف المناسبات المهمة، ويريدونها مقرا أخيرا لهم"[٥٣].

وتدور منظومة القيم الثانية حول تدين الفلاح وعلاقته بالدين. ويرجع ذلك إلى أنه يكون أقرب ما يكون إلى متابعة القوة الإلهية التى تمنح الحياة

للأشياء. فهو منذ أن يبذر النبات، يتوقف دوره عند مستوى الرعاية فحسب. أما القوة المانحة للحياة فهى التى تنبت البذور، وتمنحها طاقة النمو وإمكان الإثمار. لذلك كان الفلاح قريبا من إدراك فاعلية هذه القوة، وهو المدخل إلى تدينه. ارتباطا بذلك فإن تدينه يتميز بكونه تدينا فائضا، فينابيع التدين لديه متدفقة، تفيض عن الفرائض، فيعمل على إبداع إضافات تشير إلى عمق عواطفه الدينية؛ من ذلك إجلاله لأولياء الله الصالحين، والتمسح بهم، بوصفهم وسائط طاهرة يتقرب بها إلى الله. وتأكيده العطاء والعواطف الإيثارية والحفاظ على عائلته إنما هى جميعها نابعة من الدين والتدين الذى يشغل مساحة واسعة لديه. ويصدر من عواطفه الدينية التزامه بمنظومة أخرى من القيم؛ كاحترام كبار السن؛ لأن الدين يؤكد ذلك، كذلك احترام الجماعة وعدم الرغبة فى الخروج على تقاليدها وموروثاتها. بيد أن ذلك لا يتناقض مع قبوله الثقافة الحديثة ما دامت لا تؤثر فى معتقداته الأساسية، حسبما تذهب فاطمة المرينسى ومليكة البلفيشى، حول قبوله التغيير والإقبال على التعليم وتبنى قيم نوعية الحياة الحضرية[٥٤]. وإذا كانت بداية القرن العشرين قد عاشها فلاح له ثقافته التقليدية؛ فإنه فى نهاية القرن أصبح على تواصل واضح مع منظومات القيم الحديثة، سواء بسبب التعليم، أو الاتصال الكثيف بنوعية الحياة الحضرية، أو التعرض لفاعلية الإعلام؛ وهو الأمر الذى دفع إلى تقليص ثقافته التقليدية فى مجال الأسرة، أو فى مجال العلاقات الاجتماعية، أو فى نطاق الإنتاج والتسويق. ونجد أنه بينما كان فلاح النصف الأول من القرن العشرين يقود حياة منعزلة ومنغلقة، إذا بفلاح نهاية هذا القرن يقود حياة منفتحة على العالم الخارجى، وقادر على إدراك أحداثه ومتابعتها والتفاعل معها.

**ب- تحولات سكان الريف فى اتجاه التناقص:**

بدأ القرن العشرون وسكان الريف فى الأمة العربية قد بلغوا ٧٥٪ تقريبا، وهم من الفلاحين فى الأساس. غير أن سكان أهل الريف بدءوا فى

التناقص والانخفاض حتى وصلوا فى مطلع الثمانينيات إلى حوالى ٥٥٪ تقريبا، واستمروا بعد ذلك فى الانخفاض التدريجى ولا يزالون. وتشير الإحصاءات التى توافرت إلى أن سكان الريف قد انخفضوا منذ مطلع الستينيات إلى مطلع التسعينيات إلى نهاية القرن العشرين؛ إذ قدر تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٦ أن هذه النسبة انخفضت فى مصر فى خلال هذه الفترات بالتتابع من ٦٨٪، إلى ٥٤٪، وفى السودان من ٩٠٪، إلى ٧٦٪، ثم إلى ٧٣٪، وفى اليمن من ٩١٪، إلى ٦٨٪، ثم إلى ٦٢٪، وفى الجزائر من ٧٠٪، إلى ٤٦٪، ثم إلى ٤٠٪، وفى تونس من ٦٤٪، إلى ٤٤٪، ثم إلى ٤٠٪، وفى المغرب من ٧١٪، إلى ٥٣٪، ثم إلى ٤٩٪، وفى سوريا من ٦٣٪، إلى ٤٩٪، ثم إلى ٤٥٪، وفى لبنان من ٦٠٪، إلى ١٤٪، ثم إلى ١٠٪، وفى العراق من ٥٧٪، إلى ٢٦٪، ثم إلى ٢٣٪، وفى الإمارات العربية المتحدة من ٦٠٪، إلى ١٧٪، ثم إلى ١٤٪، وفى السعودية من ٧٠٪، إلى ٢١٪، ثم إلى ١٨٪.

إضافة إلى ذلك توجد بعض المجتمعات العربية التى كان سكان الحضر يشكلون الأغلبية؛ إذ نجد أن السكان الحضريين قد ازدادوا أيضا بين الستينيات والتسعينيات. فقد ازداد سكان البحرين من ٨٢٪، إلى ٨٩٪، ثم إلى ٩٢٪؛ وهو ما يعنى أن سكان الريف والبادية تناقصوا حتى ٨٪ فقط. وفى قطر زاد عدد السكان الحضريين من ٧٢٪، إلى ٩١٪، ثم إلى ٩٣٪؛ وهو ما يعنى أن السكان البدويين تناقصوا حتى ٧٪ فقط. وفى الكويت ازداد عدد السكان الحضريين من ٧٢٪، إلى ٩٧٪، ثم إلى ٩٨٪؛ وهو ما يعنى أن سكان الريف والبادية تناقصوا حتى بلغوا ٢٪ فقط[٥٥]. ولم يتوقف التغير السكانى عند تناقص حجم سكان الريف، بل حدثت تغيرات أخرى من حيث الخصائص السكانية؛ إذ بدأت تتغير خصائص سكان الريف بالنظر إلى متغيرات التعليم، والمهنة، ومصادر الدخل، وامتلاك السلع المعمرة، وجميعها مؤشرات تشير إلى حدوث تغير فى البناء السكانى للريف.

هذا يعنى اتجاه سكان الريف العربى إلى التناقص منذ بداية القرن حتى نهايته، وذلك يرجع إلى أن عملية التحديث العربية كانت فى الأغلب عملية مشوهة، فقد اعتقدت النخبة أن التحديث يتم من خلال التصنيع؛ وهو الأمر الذى أدى إلى إهمال الزراعة، وهو ما ساعد على افتقادها القدرة على توفير الأمن الغذائى، بتحقيق الاكتفاء الذاتى من المحاصيل. ومن ناحية ثانية فإنها اتجهت إلى تركيز الصناعة فى الحضر، ومن ثم ارتكبت خطأ إهمال الريف لحساب الحضر؛ وهو الأمر الذى أدى إلى توافر فرص العمل نسبيا فى الحضر على حساب الريف. وهو ما دفع إلى انطلاق موجات الهجرة من الريف إلى المدن، وأدى ذلك إلى تفريغ الريف من طاقته العاملة، وتوليد فائض سكانى فى المدينة يثقل كاهله بالانحرافات وإثارة الفوضى، ويزيد من مساحة العشوائيات؛ وهو الأمر الذى يؤدى إلى تشويه الواقع الحضرى بطبيعة الحال.

**ج- تحولات العمران البدوى والريفى:**

ارتباطا بالتحولات التى حدثت فى ثقافة المجتمع الريفى ومنظومات القيم المتضمنة فيها، وكذلك فى التنمية السكانية للريف، حدثت تحولات متضافرة مع ذلك فى العمران القروى ذاته، وهو التحول الذى تحقق من خلال ثلاثة تطورات أساسية؛ هى:

أ- سعى أغلب الحكومات العربية إلى توطين البدو فى القرى منذ بداية القرن التاسع عشر، والربع الأول من القرن العشرين. التجربة الأولى فى هذا الصدد حينما فرض محمد على باشا والى مصر على البدو الاستقرار فى قرى، وبذلك سعى لتحويل قطاعات من البادية إلى ريف وقرى. وقام الملك عبد العزيز آل سعود بالتجربة الثانية، حينما فرض استقرار البدو فى قرى بالبادية السعودية، فساعد التحول الأول فى الاتجاه نحو الريفية، ثم الحضرية.

ب- تآكل الاختلاف والتباين بين القرى بسبب عملية الاختراق الثقافى

الإعلامى فى عصر العولمة، إضافة إلى عوامل أخرى.

تأكيدا لذلك أن بداية القرن العشرين حتى منتصفه شهدت تنميطا ثابتا. ففى مصر مثلا كان تصنيف القرى إلى ثلاثة أنماط: القرى القريبة من الحضر التى تقع عادة فى جدار المدن، والقرى "الخطية"، وهى التى تقع على طريف مواصلات رئيسى، ثم القرى "المنعزلة"، وأحيانا تسمى القرى "الداخلية". ومن الطبيعى أن نجد النمط الأول أكثر تأثرا بالثقافة الحضرية، أما النمط الثالث فما زالت ثقافته تقليدية خالصة، لم تتسرب إليها أية قيم حضرية. ويتسق مع ذلك تأكيد إحدى الدراسات فى دولة البحرين إمكان تصنيف القرى إلى خمسة نماذج:

١- فيه توسعت المدينة محولة كثيرا من الأراضى الزراعية حولها إلى تجمعات سكنية.

٢- القرى التى تبتعد عن المراكز المدينية، وقد تعرضت لنزوح مدينى كبير نحوها.

٣- القرى الكبيرة التى استوعبت قرى أخرى مجاورة لها فى داخلها.

٤- القرى القديمة التى تجاور مدينة جديدة.

٥- القرى التى لم تشهد زحفا سكانيا مدينيا، وإن اتجه سكانها نحو تشييد بيوتهم على الطريقة الحديثة[٥٦].

إضافة إلى ذلك تصنف روزمارى طابع القرى إلى نموذجين: الأول يضم القرى "المنفتحة" على بقية المجتمع وعلى الحضر، والمهددة بأملاكها واقتلاعها من أرضها، والآخر يضم القرى المنعزلة النائية والتقليدية التى تعانى من طبقية جامدة[٥٧] وثقافة تقليدية.

ج- التطور العمرانى الثالث يتصل بزحف النمط العمرانى الحضرى إلى القرية العربية؛ إذ اتجه كثير من أبناء القرية الذين خبروا الحياة الحضرية، من

خلال التعليم أو العمل، أو الذين تعرفوا نوعية الحضرية من خلال الإعلام، أو الذين يتمتعون بقدر من الثراء فى القرية، إلى بناء مساكنهم وتأثيثها على الطريقة الحضرية الحديثة.

ويمكن القول إن هذه التطورات العمرانية الثلاثة - من حيث متغيراتها أو انعكاساتها الاجتماعية - وقعت فى خلال القرن العشرين. التطور الأول استهلك ثلثه الأول. واستهلك التطور الثانى ثلثه الثانى، وتضافر مع حصول المجتمعات العربية على استقلالها وشروعها فى عملية التحديث. واستهلك التطور الثالث الثلث الأخير من القرن، وتضافر مع زيادة العائدات البترولية، والهجرة العربية إلى مجتمعات الخليج.

فى هذا الإطار يمكن أن نلاحظ حدوث ظاهرتين وقعتا فى النصف الثانى من القرن العشرين؛ تمثلت الظاهرة الأولى فى الزحف المادى للحضر نحو الريف، وذلك يرجع - من ناحية - إلى مد شبكة المواصلات الحديثة، بوصفها آلية من آليات التحديث، كما يرجع - من ناحية ثانية - إلى تأثير ثورة الإعلام وتكنولوچيا المعلومات التى اخترقت الفضاء القروى، ونقلت الثقافة المادية إلى الحضر؛ كبناء المسكن على الطريقة الحضرية، واستخدام التكنولوچيا الحديثة. إضافة إلى زيادة كثافة الاتصال بالحياة الحضرية، من خلال عدد القرويين المترددين يوميا على المدينة. وتشير الظاهرة الثانية إلى انتشار نوعية الحياة الحضرية فى السياق الريفى والقروى، ويؤكد ذلك انتشار القيم والمعانى الحضرية؛ إذ أصبحت تشارك الثقافة التقليدية فى ضبط التفاعل الاجتماعى، كما تعمل على تفكيك هذه الثقافة.

**د- الوجود الحضرى على الساحة الريفية:**

بسبب عوامل التحديث المتعددة؛ كالتعليم والاتصال المكثف بالمدينة وفاعلية الإعلام، وبسبب الهجرة إلى مجتمعات الخليج بكثافة، شهدت القرى

تغيرا فى ثقافتها المادية أو المعنوية. فبعد ان كان المسكن الريفى فى تشييده وتأسيسه له طابعه الريفى فى مواد بنائه وهيكله، وجدنا أن أغلب القرى قد تغير هيكل المسكن وتأسيسه فيها؛ إذ تغلغلت القيم الحضرية فيه. وإذا كان الذين تعرضوا للثقافة الحضرية بكثافة أعلى هم الذين اتجهوا إلى تشييد المسكن الريفى وتأثيثه على الطريقة الحضرية كالمتعلمين، إضافة إلى ذلك فإننا نلاحظ أن هناك أربع فئات اتجهت إلى سكنى القرية، ولكن وفق الأسلوب الحضرى؛ هى:

١- عودة كثير من سكان المدينة الذين لم يجدوا سكنا بالمدن، ومن الطبيعى أن يكون السكن فى هذه الحالة له الطابع الحضرى.

٢- المتعلمون من أبناء القرية الذين يجدون صعوبات كبيرة فى الحصول على مسكن فى المدينة، ومن ثم نجدهم يتجهون إلى سكنى القرية وقيادة نوعية حياة حضرية.

٣- المهاجرون إلى مجتمعات الخليج الذين انفتحوا على المسكن الحديث وتأثيثه هناك، ومن ثم نجدهم يبعض عائداتهم يعيدون بناء مسكنهم على الطريقة الحضرية.

٤- الفلاحون من الشباب الذين تأثروا بالإعلام من ناحية، وبالثقافة المادية التى وجدت بالقرية من ناحية ثانية؛ إذ نجدهم قد اتجهوا إلى بناء مساكنهم على الطريقة الحديثة، وما حدث فى تشييد المسكن حدث فى تأثيثه كذلك. وقد تضافر مع ذلك الاتجاه إلى تبنى القيم الحديثة التى أصبحت تنظم التفاعل الحادث على ساحة القرية العربية، سواء فى مجال الأسرة، أو الاتصال، أو أساليب الإنتاج، أو المشاركة السياسية.

**٢- متغيرات التحول من الريف إلى الحضر:**

أشرنا إلى أن الحياة الريفية بدأت تفقد طابعها المميز؛ إذ اتجهت القرية

إلى اكتساب خصائص الحياة الحضرية، وتبنى نوعية حياتها. ويمكن القول إن هناك ثلاثة متغيرات أساسية هى المسئولة عن هذا التحول إلى الحياة الحضرية؛ أبرزها:

**أ- موجات الهجرة من الريف إلى المدينة:**

بسبب التناقض بين النمو السكانى المتزايد للسكان فى القرية العربية، مع ثبات المساحة الصالحة للزراعة فيها، أو وجودها فى مساحة ضيقة جدا، كما هى الحال فى القرى البدوية؛ نتيجة لذلك اتجهت نسبة من السكان إلى امتهان مهن غير زراعية، لكنها لازمة لسكان الريف أو لازمة لمهنة الزراعة[٥٨]. ويمكن أن نسمى هذا الاتجاه "الهجرة من نمط عمل إلى نمط عمل أخر داخل القرية". وحينما لم تستطع فرص العمل غير الزراعية فى القرية حل مشكلة الزيادة السكانية، بما يتجاوز الموارد الاقتصادية؛ اتجه الفائض السكانى إلى المدينة التى بدأت تتزايد فيها فرص العمل، بسبب عمليات التحديث المحدودة التى حدثت فيها قبل مرحلة الاستقلال فى مختلف البلدان العربية؛ إذ نجد أن عوامل التحول من مهنة الزراعة إلى امتهان مهن أخرى، وقعت فى العقود الأربعة الأولى من القرن العشرين. فقد بدأت بعض المدن العربية تنتعش، لوجود الصناعات التى بدأت تتأسس فيها بسبب الحرب العالمية الأولى والثانية، وعدم القدرة على الاستيراد من الخارج. وحينما حصل أغلب المجتمعات العربية على استقلالها، واتجهت إلى تنمية مجتمعاتها، اتجهت إلى تركيز التنمية والتحديث فى المدن الحضرية فى الأساس على حساب الريف الذى حرم من فرص موازية فى التعليم والصحة والعمل والدخل. غير أنه ابتداء من النصف الثانى للقرن العشرين، انطلقت موجات الهجرة من الريف إلى الحضر بمعدلات عالية. تأكيدا لذلك ما حدث فى المجتمع المصرى؛ إذ أسهمت الهجرة الريفية فى النمو السكانى الحضرى بنحو ٣١٪ فى خلال المدة من ٤٧-١٩٦٩[٥٩]. ومع بداية السبعينيات انطلقت موجات الهجرة بكثافة إلى مجتمعات الخليج؛ إذ أدت

هذه الهجرة إلى ندرة فى العمالة الزراعية الريفية[٦٠]. وحينما عادت هذه العمالة إلى قراها نشرت فيها الثقافة والقيم الاستهلاكية، وعمقت ثقافة الهجرة، وفى الوقت ذاته تباطأت معدلات الهجرة إلى الحضر العربى، لتردى فرص الحياة فى إطاره. وحينما ضاقت الحياة بسكان الريف، ولم تستوعبهم فرص العمل والحياة فى المدينة مع منتصف العقد الأخير من تسعينيات القرن العشرين، بدأت الهجرة غير المشروعة عبر قوارب الموت تنطلق من مختلف البلدان العربية إلى أوربا[٦١]؛ إذ غادرت موجات الهجرة المتتابعة هذا السياق الريفى إلى السياق الحضرى، سواء فى مجتمعاتها، أو فى مجتمعات الخليج، أو حتى فى مدن المجتمعات الأوربية.

**ب- الحراك الاجتماعى:**

ارتبط الحراك الاجتماعى بالهجرة، لكونهما يعنيان معا الانتقال من مكان جغرافى أو سياق اجتماعى إلى آخر. وإذا كانت الهجرة ظاهرة اجتماعية لها متغيراتها البنائية؛ فإن الحراك الاجتماعى يعد مشروعا فرديا؛ إذ نجد أن الذين شاركوا فى الحراك الاجتماعى تم لهم ذلك من خلال قناة التعليم التى فتحت أمام المتعلمين من أبناء القرية الذين طرقوا مسار التعليم لتحقيق طموحاتهم. ولما كانت القرية لا تستطيع إشباع هذه الطموحات التعليمية؛ فإنهم فى العادة يواصلون حراكهم إلى المدينة، وذلك حتى الانتهاء من مختلف المراحل التعليمية؛ إذ لا توجد فرص عمل فى الريف تستوعب مستوى تأهيلهم، ومن ثم تصبح البنية البيروقراطية فى المدينة والدولة عموما هى إطار العمل الذى ينتهى إليه[٦٢].

ونحن إذا تأملنا ظاهرة الحراك الاجتماعى، فسوف نجد أنها كانت محدودة جدا فى النصف الأول من القرن العشرين. غير أن شروع عدد من المجتمعات العربية فى عملية التحديث، فى أعقاب الحصول على الاستقلال، وإتاحة فرص التعليم لكل من هم فى سن التعليم؛ أدى إلى تدفق كثير من أبناء

الريف من خلال التعليم إلى المدينة لينهوا مختلف مراحله، ثم يعملون بعد ذلك فى المدينة غالبا، وأدى ذلك إلى بقاء الثقافة التقليدية صامدة مدة طويلة، برغم ارتفاع نسبة تعليم أبناء الريف والبادية.

**ج- التحولات البنائية بين الريف والحضر:**

تميزت عملية التحديث بالانحياز لصالح الحضر على حساب الريف، على أساس أن الحضر هو السياق الأقرب للنخبة السياسية، ثم هو السياق الذى يمتلك البناء التحتى الملائم لبناء مشروعات التحديث، ولذلك وجدنا انحيازا نحو الحضر على حساب الريف؛ وهو الأمر الذى جعل السياق الريفى سياقا عاجزا عن إشباع الحاجات الأساسية لسكانه، وهو ما دفعهم إلى الهجرة منه، بحثا عن فرص الإشباع فى السياق الحضرى.

ولتوضيح ذلك نجد أن توزيع الخدمات حسب تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٥ كان لصالح الحضر وعلى حساب الريف. ففيما يتعلق بتوافر الخدمات الصحية نجد أن الفجوة بين السكان الذين يحصلون على هذه الخدمات ٢٠٪ لصالح الحضر فى تونس، و١٢٪ لصالح الحضر فى السعودية، و١٢٪ لصالح الحضر فى سوريا، و٢٠٪ لصالح الحضر فى الجزائر، و٤٩٪ لصالح الحضر فى اليمن، و٥٠٪ لصالح الحضر فى السودان. وفيما يتعلق بتوافر الحياة المأمونة نجد أن الفجوة لصالح الحضر بنسبة ٨٪ فى ليبيا، و٢٦٪ لصالح الحضر فى السعودية، و٣٢٪ لصالح الحضر فى سوريا، و٣٠٪ لصالح الحضر فى الجزائر، و٥٢٪ لصالح الحضر فى العراق، و٣١٪ لصالح الحضر فى اليمن، و١٢٪ لصالح الحضر فى السودان. وفيما يتصل بخدمة الصرف الصحى، نجد أن الفجوة بلغت ٧١٪ لصالح الحضر فى دولة الإمارات، و٣٢٪ لصالح الحضر فى ليبيا، و٧٠٪ لصالح الحضر فى سوريا، و٧٢٪ لصالح الحضر فى الجزائر، و٣٦٪ لصالح الحضر فى سوريا، و٧٢٪ لصالح الحضر

فى عمان، و٤٤ لصالح الحضر فى العراق، و٨٩٪ لصالح الحضر فى جزر القمر[٣٦].

وإذا كان الانحياز واضحا فيما يتعلق بالخدمات الأساسية، فإنه أكثر وضوحا فيما يتصل بمدى توافر الفرص المتعلقة بمختلف جوانب نوعية الحياة، ففى مقابل ندرة الحصول على فرص عمل فى غير الزراعة فى الريف، نجد أن فرص العمل قد توافرت نسبيا فى الحضر والمدينة. والأمر نفسه فيما يتعلق بالدخل والتعليم، وكذلك الفرص المتعلقة بإشباع الحاجات الترفيهية الأخرى؛ إذ نجد أنها متوافرة بدرجة أعلى نسبيا فى الحضر مقارنة بالريف.

**٣- أبعاد النمو الحضرى فى خلال القرن العشرين:**

يرتبط نمو المدينة بتطور الأوضاع فى الريف، فإذا ازدهرت الأوضاع فى الريف أدى ذلك إلى النمو الأفضل للحياة الحضرية والمدنية؛ لأن الريف فى هذه الحالة سوف يكون قادرا على توليد الفائض الملائم للارتقاء بمختلف مناشط نوعية الحياة فى الحضر. وقد قدر علماء الاجتماع أن كل ثلاثة ريفيين فى استطاعتهم أن يعولوا حضريا واحدا[٦٤]. أما إذا تردت الأوضاع فى الريف فإنه يصدر مشاكله عادة إلى المدينة. ويمكن القول إن المدينة العربية القديمة مرت بعدة مراحل أساسية كانت لها علاقاتها المتميزة بالريف فى كل مرحلة، إضافة إلى تميزها بطابع خاص. وهو ما سوف نعرض لأبعاده الأساسية.

**أ- عمران المدينة العربية وتقسيماتها:**

خضع عمران المدينة العربية لتحولات كبيرة ترجع عواملها من ناحية إلى زيادة سكان المدينة العربية، ومن ناحية أخرى إلى اتصالها بالعالم الخارجى. وهى العوامل التى أدت إلى افتقاد المدينة لطابعها القديم، واكتسابها خصائص جديدة. ونحن إذا تأملنا أوضاع المدينة العربية القديمة مع نهاية القرن التاسع

عشر وبداية القرن العشرين، فسوف نجد أن ثمة صيغة عربية واحدة. المدينة العربية كانت فى القديم محاطة بأسوار، ولها أبواب تغلق مساء وتفتح عند الفجر، وتبنى القلاع دائما للدفاع عن المدينة ملتحمة بأسوارها. فإذا تأملنا توزيع السكان فى المدينة العربية القديمة، فسوف نجد أن المتغيرات الدينية والطائفية والمهنية والطبقية لعبت دورا كبيرا فى توزيع السكان على عمران المدينة. فقد كانت مدينة القاهرة مقسمة إلى أحياء، على أساس دينى، وعرفت برموز دينية؛ كحى السيدة زينب وحى الحسين والأزهر، أو لقربها من أبواب المدينة القديمة؛ كحى المتولى أو "باب الخلق" أو "باب اللوق"، أو لكونها سكنى العسكر والجيش؛ كحى "الزمالك" (من "زملك" الخيمة الصغيرة للجندى). إضافة إلى ذلك فقد كانت هناك علاقة وثيقة بين توزيع الأحياء والبنية الطبقية للمدينة. وفى داخل الأحياء كانت المناطق توزع على أساس مهنى "كالنحاسين" و"الجمالية"[٦٥].

وما يقال عن القاهرة يقال عن دمشق "التى كان السكان يتوزعون فيها على أساس طائفى أو قبلى أو حرفى. فقد كان الجزآن الشرقى والجنوبى خاصين بالنصارى واليهود والشيعة من المسلمين، وأما بقية الأحياء فكانت للسنة... إضافة إلى أنه كان لدمشق أبواب متعددة اندثرت"[٦٦]، إضافة إلى مدينة بيروت التى لم تتمكن - برغم حداثتها وانفتاحها على الغرب - من تجاوز تركيبة الأحياء القديمة المختلفة باختلاف طوائفها وطبقاتها التى تعكس الأوضاع ذاتها التى لكل مدينة عربية[٦٧].

وفيما يتعلق بعلاقة المدينة بالريف فإننا نجد أنه فى مقابل أن الريف كان يتولى إنتاج الفائض من مختلف المواد الغذائية ليعيش عليه أهل المدينة والحضر عامة؛ فإننا نجد أن المدن الكبرى فى المقابل أصبحت مراكز لتصنيع ما يحتاج إليه أهل الحضر والريف والبادية؛ كالأقمشة والأدوات المعدنية والحرفية والجلدية والأطعمة المعلبة والصابون[٦٨]. فسلع المدينة كانت توجه فى الأساس إلى أسواق الريف، بدون أن تهتم كثيرا بالتصدير؛ لأن البعد

العالمى لم يكن لـه وجوده البارز حيننذ على الساحة القومية، إضافة إلى أن المجتمعات حيننذ كانت تعيش فى ظل منطق الاكتفاء الذاتى.

**ب- الأوضاع السكانية فى المدينة العربية القديمة:**

اتسق سكان المدن مع سكان الريف فى مطلع القرن العشرين، فكان سكان الحضر أقل من سكان الريف، على أساس أن الحضر يعتمد على الريف فى معاشه، وكانت المجتمعات مغلقة على ذاتها حيننذ. يؤكد ذلك الحالة السكانية لبعض المدن العربية فى مطلع القرن العشرين. فقد كان سكان المدن فى مصر ١٠,٥٪ من سكان المجتمع المصرى فى مطلع القرن العشرين، وارتفعت إلى نحو ٣٠٪ مع حلول منتصف القرن، وإلى نحو ٤٦٪ مع نهاية القرن العشرين[٦٩]. فإذا نظرنا إلى مدينة القاهرة، فسوف نجد أن عدد سكانها فى مطلع القرن العشرين بلغ نصف مليون، وارتفع إلى مليون فى نهاية الربع الأول من القرن ذاته، ثم إلى مليونين ونصف فى منتصف القرن، ثم إلى ستة ملايين فى السبعينيات، وتسعة ملايين فى الثمانينيات، وقفز العدد إلى ١٦ مليونا فى العقد الأخير من القرن العشرين. وفى الوقت الذى تضاعف فيه سكان مصر عشر مرات فى خلال القرن العشرين تضاعف عدد سكان القاهرة إلى ثلاثين مرة[٧٠].

ويتسق مع ذلك نمو مدينة الرياض التى بلغ عدد سكانها سبعة آلاف قبل بداية القرن العشرين، وقرب منتصف القرن بلغ عدد سكانها عشرين ألفا، ويرتفع إلى ٣٦٦ ألفا فى السبعينيات، ووصل فى نهاية القرن العشرين إلى أربعة آلاف[٧١]. ومع بداية القرن العشرين بلغ عدد سكان مدينة بغداد ١٥٠ ألفا، وارتفع فأصبح فى العقد الرابع من القرن ذاته ٣٥٠ ألفا، وبلغ ٧٩٣ ألفا فى منتصف القرن، ووصل إلى مليونين ونصف مع بداية الثلث الأخير من القرن العشرين، وارتفع إلى ثلاثة ملايين فى الثمانينيات. وبلغ عدد سكان دمشق فى

مطلع القرن ثلاثمائة ألف، وارتفع إلى مليون فى منتصف القرن، ثم إلى ثلاثة ملايين فى مطلع الثلث الأخير من القرن. وفى المغرب العربى كان هناك ٢٧ مدينة فى المغرب، وبلغ عدد سكانها جميعا أقل من نصف مليون؛ إذ شكلت ٩٪ من مجموع سكان المغرب. وفى منتصف القرن أصبح عدد المدن ٩٢ مدينة، وبلغ عدد سكانها حوالى ستة ملايين ونصف نسمة، بنسبة ٣٨٪ من مجموع السكان. وقد كان سكان الدار البيضاء فى مطلع القرن العشرين حوالى ٢٥ ألفا، وارتفع إلى مليون ونصف فى السبعينيات، وإلى خمسة ملايين فى نهاية القرن العشرين [٧٢]؛ وهو ما يعنى زيادة عدد سكان المدن بصورة مطردة ومكثفة؛ إذ يمكن نسبة هذه الزيادة السكانية للمدينة العربية إلى الزيادة الطبيعية من ناحية، وإلى الهجرة السكانية من الريف إلى المدينة من ناحية أخرى؛ بسبب تركز أنشطة التحديث فى الأخيرة؛ وهو الأمر الذى جعلها جاذبة للسكان، بحكم توافر مختلف الفرص المرتبطة بنوعية الحياة فيها.

### ج- التحديث المشوه للمدينة العربية:

منذ حصول أغلب المجتمعات العربية على استقلالها، اتجه أغلبها إلى الشروع فى بناء تجارب تنموية متنوعة، بهدف تحديث مجتمعاتها. غير أن عمليات التنمية والتحديث ظهرت على سطحها مظاهر عدة. من هذه السلبيات اتجاه النخب الحاكمة فى أغلبها إلى التنمية الصناعية، على حساب التنمية الزراعية. وإضافة إلى ذلك فإن هذه النخب حينما شرعت فى عملية التصنيع اتجهت إلى تركيزها فى المدن، على أساس أن المدن يتوافر بها البناء التحتى الملائم للنمو الصناعى، ولذلك نجد أن المدن العربية احتوت على معظم النشاط الاقتصادى. فعلى سبيل المثال نجد أن ٧٥٪ من النشاط الاقتصادى فى مصر تركز فى القاهرة والإسكندرية فى خلال الستينيات. وقد بدأ هذا التركيز على المدن فى التنمية فى خلال النصف الأول من القرن العشرين. ويتضح ذلك من عدد المؤسسات التى أنشئت فى خلال هذه الفترة، ففى عام ١٩٢٧ أنشئت

حوالى ٢٦٥٣ مؤسسة ارتفعت فى عام ١٩٣٧ إلى ٢٦ مؤسسة، ثم ارتفعت إلى ٣٣٤٦ مؤسسة عام ١٩٤٧[٧٣]، فساعد ذلك على توفير فرص عمل عدة، شكلت إغراء لأبناء الريف للهجرة إلى المدينة للحصول على هذه الفرص. إضافة إلى ذلك أنشأت الدولة معظم الجامعات المصرية فى عواصم المحافظات. وبطبيعة الحال فازت مدينة القاهرة لأنها العاصمة بحوالى عشر جامعات حكومية خاصة وأجنبية؛ وهو الأمر الذى جعل من المدن مراكز للنشاط التعليمى، كما أنها موضع للنشاط الاقتصادى.

وفى النصف الثانى من القرن العشرين وجدنا الاتجاه نفسه تقريبا، سواء فيما يتعلق بالتركيز على الصناعة لأنها قطاع التحديث المفضل، أو من حيث تركيزها فى المدن بدون التحرك بها إلى الريف. يؤكد ذلك أن السياسات التنموية فى الخمسينيات والستينيات اتجهت فى الأساس لخدمة مصالح الطبقة الوسطى الحضرية. مثال على ذلك أن سياسات التصنيع التى تأسست فى أعقاب عام ١٩٥٢ اتجهت إلى صناعات إحلال الواردات؛ أى الاتجاه إلى تصنيع السلع المعمرة التى تحتاج إليها هذه الطبقة الوسطى أو تشبع احتياجاتها الاستهلاكية؛ كالسيارات والثلاجات والغسالات والتليفزيونات والراديو. فقد استوعبت هذه الصناعات فى المدة من ١٩٥٦-١٩٦١ نحو ٤٩٪ من الميزانية المرصودة للتنمية الصناعية، فى حين لم تنل الصناعات الثقيلة سوى ٨٪[٧٤]. إضافة إلى ذلك نمت البيروقراطية الحكومية وتطورت بمعدلات عالية، بتعيينهم فى مختلف وظائف البيروقراطية. ومن الطبيعى أن يؤدى ازدهار النشاط فى المدن والمراكز الحضرية، فى ظل التحديث غير المتوازن إلى تراجع القدرات الريفية عموما، خاصة أن الهجرة إلى مجتمعات الخليج فى خلال هذه المدة ساعدت على دفع المجتمع نحو ما يمكن أن يسمى "التحديث المشوه"، حيث يوجد التضخم الحضرى المرضى، على حساب ضعف إمكانات الريف عن النمو بسبب استلاب قدراته لصالح المراكز الحضرية. وما حدث فى الحضر

المصرى، وفى مدينة القاهرة العاصمة، حدث ما يناظره تقريبا فى معظم البلدان العربية؛ إذ كان من النتائج البارزة لذلك حدوث طفرات النمو السكانى التى شهدتها المدينة العربية فى خلال القرن العشرين.

**د- الحضر العربى يواجه مشكلات مع نهاية القرن العشرين:**

كان من الطبيعى، بسبب هذا النمو المرضى للحضر العربى، أن يواجه عددا من المشكلات. وفى هذا الإطار نعرض لأربعة مشكلات أساسية واجهت المدينة العربية؛ هى:

١- تشكل مشكلة الفقر المشكلة الحادة التى واجهت الحضر العربى، وذلك بسبب التدفق السكانى على الحضر العربى من ناحية، ولأن الفردية فى المدينة على عكس الجماعية فى الريف، لا تستطيع حماية الفرد من وطأة الفقر كلية. فإذا حاولنا تعرف وطأة الفقر فى المدينة العربية، فإننا نلاحظ ارتفاع نسبة السكان تحت خط الفقر فى المدينة العربية؛ مثال على ذلك هناك فى تونس نحو ١٦٪ من سكان الحضر تحت خط الفقر، وفى مصر يوجد ٣٦٪ من سكان الحضر تحت الفقر، وفى المغرب نجد ٢٨٪ من سكان الحضر تحت خط الفقر، وفى اليمن نجد ٣٥٪ من السكان تحت خط الفقر[٧٥]. وذلك يرجع إلى أن التدفق السكانى من الريف إلى المدينة، إضافة إلى الزيادة السكانية الطبيعية لسكان المدن، أدى إلى وجود فائض سكانى لا عمل له، ومن ثم لا دخل له، وهو فائض يوسع من مساحة الفقر؛ إذ نجد أن مشكلة الفقر الحضرى أصبحت من المشاكل الحادة مع نهاية القرن العشرين.

٢- تشكل مشكلة العشوائيات إحدى المشاكل التى أصبحت تثقل كاهل المدينة العربية. والمساكن فى المنطقة العشوائية توجد عادة بوضع اليد، ويتم بناؤها بطريقة لا تلائم السكنى الإنسانية. ويوجد فى إطارها البشر بكثافة عالية، محرومين فى الأغلب من الخدمات المتاحة فى أحياء المدن الأخرى. ونظرا

إلى أن المناطق العشوائية ظهرت ونمت بطريقة غير قانونية. وبسبب أنها تجمعات شاذة؛ فإننا نجدها تشكل عادة ساحات للسلوكيات الانحرافية؛ كالبلطجة وتعاطى المخدرات وأنماط الانحراف الأخرى.

وفى محاولة تعرف حالة التجمعات العشوائية، فسوف نجد أن ٦٠٪ من العشوائيات فى العالم العربى تقع على أطراف المدن، و٣٠٪ توجد خارج النطاق العمرانى، إضافة إلى ٨٪ توجد فى وسط العواصم العربية.

وفى محاولة تعرف حجم العشوائيات فى المدينة العربية، فسوف نجد أن فى مصر نحو ٩٣٤ منطقة عشوائية، يصل عدد سكانها إلى نحو ١٢,٦ مليون نسمة، يشكلون نحو ٤٦٪ من سكان المدن المصرية[٧٦].

وفى سوريا توجد المناطق العشوائية فى معظم المحافظات، ويصل إجمالى عدد سكانها إلى حوالى ٣٢,٥٪. وأبرز المحافظات التى تظهر فيها العشوائيات هى محافظة دمشق، ويصل عدد سكان العشوائيات فيها إلى ٦٠٨,٨ ألف نسمة، وفى محافظة حمص يصل العدد إلى ٤١٣,٢ ألف نسمة، وفى محافظة حلب يصل عدد السكان إلى ٣٥٩ ألف نسمة[٧٧].

وفى السعودية نجد نموا للعشوائيات كذلك؛ إذ نجد أن ٣٠٪ من سكان مدينة جدة يسكنون العشوائيات، وأغلبهم - إن لم يكن جميعهم - من الأجانب، وأن فى جدة وحدها نحو ٢٦ حيا عشوائيا. وقد كشفت إحدى الدراسات أن ٩٣٪ من جرائم السكر، و٨٨,٩٪ من تعاطى المخدرات، و١٠٠٪ من جرائم تهريب المخدرات وترويجها يقع فى الأحياء العشوائية[٧٨].

وفى الكويت ظهرت بعض المناطق العشوائية بمنطقتى "السالمية" و"صباح سالم"، كما ظهرت بعض المناطق العشوائية على أطراف المناطق السكنية؛ كمنطقة "شرق القرين" ومنطقة "رأس عشيرج"، وأوضحت إحدى الدراسات أن هذه المناطق تشكل ساحات لانتشار الجريمة وإيواء الخارجين

على القانون"[٧٩].

وفى المغرب العربى اتضح أن نحو ٥٠٪ من سكان المناطق الحضرية يسكنون فى عشوائيات، ونحو ٦٪ من سكان العاصمة الجزائرية يسكنون فى عشوائيات[٨٠].

إضافة إلى ذلك أصبحت المدينة العربية ساحة لظواهر عدم الاستقرار الاجتماعى. ويتمثل أول هذه المظاهر فى التظاهرات والاحتجاجات من قبل سكان المدينة العربية. وهى الاحتجاجات التى تنفجر أحيانا لأسباب سياسية، كما حدث فى مدينتى بيروت والقاهرة منذ عام ٢٠٠٦ حتى نهاية عام ٢٠٠٧، فقد شهدت ساحات المدن تشكل حركات الاحتجاج السياسى. يضاف إلى ذلك الاحتجاجات التى انتشرت فى بعض المدن العربية لأسباب اقتصادية، كما حدث فى صنعاء عام ٢٠٠٧، بسبب ارتفاع أثمان المحروقات، وفى القاهرة بسبب أزمة الخبز. أو الاحتجاجات الدينية التى قد تسلم إلى جرائم قتل، كما حدث فى مدينة صنعاء والجزائر والقاهرة. يضاف إلى ذلك الجرائم التى بدأت تظهر على ساحة المدينة العربية، كحوادث الاغتصاب، والتحرش، وكذلك السرقة بالإكراه، والاختناقات المرورية التى يترتب عليها ارتفاع حوادث المرور. ويرجع ارتفاع حجم ظواهر عدم الاستقرار الاجتماعى فى المدينة العربية إلى ارتفاع عدد سكان المدن العربية بصورة لا تتحملها إمكانات المدينة العربية؛ إذ يوجد فائض سكانى يتسع وجوده باستمرار، ويعانى من عدم إشباع حاجاته الأساسية. يضاف إلى ذلك أجهزة الدولة التى تعتقد الجماهير أن سياساتها هى المسئولة عن عدم الإشباع، ومن ثم يعد وجودها هدفا للاحتجاج، ومفجّرا له. يضاف إلى ذلك مسألة التزاحم والتصاق البشر وضيق الحيز المكانى؛ وهو الأمر الذى يجعل احتمالية التصادم بين البشر وزيادة مستويات التوتر عالية. إضافة إلى ذلك كثافة الأحداث أو الوقائع الموقفية التى قد تكون سببا فى تفجر وقائع أو ظواهر عدم الاستقرار الاجتماعى.

**رابعا- التحولات الطبقية فى خلال نصف قرن:**

المتأمل للبنية الطبقية فى الأمة العربية يدرك عدة ملاحظات أساسية فى هذا الصدد؛ إذ تشير الملاحظة الأولى إلى أن معظم التكوينات الطبقية، وإن تمايز بعضها عن بعض، سواء من حيث ملكية الأرض الزراعية أو رأس المال؛ فإنها لم تطور وعيا طبقيا خاصا بها[٨١]. فقد ظلت فى كتلة طبقية؛ أى طبقة فى ذاتها حسبما يذهب كارل ماركس، ولم تتحول إلى طبقة فى ذاتها؛ أى تمتلك وعيا، وتسعى إلى تحقيق مصالحها. وتذهب الملاحظة الثانية إلى حالة التداخل بين عناصر البنية الطبقية فى مراحل التحول الاجتماعى، سواء التداخل بين طبقة كبار الملاك وطبقة الرأسماليين فى إحدى المراحل التاريخية، والتداخل بين الطبقة البرجوازية والطبقة الوسطى فى مرحلة ثانية، أو التداخل بين البرجوازية القومية والبرجوازية العالمية فى مرحلة ثالثة. وتتصل الملاحظة الثالثة بأن القرن العشرين شهد ميلاد بعض الطبقات الاجتماعية من رحم طبقات أخرى. وتؤكد الملاحظة الرابعة أنه فى بعض المراحل التاريخية كان يحدث تحالف بين الطبقات، أما فى مراحل أخرى فتتناقص مصالح هذه الطبقات؛ إذ نجد أن إحداها تعمل على تهميش الطبقة أو الطبقات الأخرى.

وقبل أن نتحول إلى متابعة التطور الطبقى داخل بلدان الأمة العربية نشير إلى الآتى:

إذا نظرنا إلى الأمة العربية من منظور شامل، فسوف نجد أن أقطارها شكلت بالنسبة إلى بعضها البعض بنية طبقية، وقعت لها تحولات عبر القرن العشرين. فعلى حين شهد النصف الأول من القرن العشرين بنية طبقية قطرية، يمكن ترتيبها على ثلاثة مستويات؛ إذ لم تكن مجتمعات الخليج ضمن الطبقة العليا فى هذا الترتيب، بل شغلت المرتبة الأدنى، بسبب ضعف مواردها، وهو الضعف المرتبط ببيئتها الصحراوية والبدوية، على حين شغلت بعض الأقطار العربية الزراعية - كمصر والشام - قمة هذا الترتيب الطبقى. غير أننا نجد فى

النصف الثانى من القرن العشرين أن هذا الترتيب الطبقى للبلاد العربية قد انقلب رأسا على عقب، بسبب ظهور النفط فى مجتمعات الخليج التى شغلت مكانة الطبقة العليا فى هذه البنية الطبقية. فى هذا الإطار تؤكد إحدى الدراسات أن الكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة وليبيا وقطر والسعودية، تشغل قمة التدرج الطبقى القطرى المعاصر؛ إذ قدر سكان هذه الأقطار بنسبة ٦٪ من سكان العالم العربى استأثروا بنسبة ٣٩٪ من إجمالى الناتج القومى للأمة العربية. ويقع بعد هذه الطبقة الأقطار العربية الميسورة؛ مثل عمان والبحرين والعراق ولبنان والجزائر التى قدر عدد سكانها بنحو ٣٠٪ من سكان الأمة العربية، وتحصل على نسبة ٢٩٪ من الناتج القومى للأمة العربية. وفى الطبقة الوسطى على مستوى البلدان العربية تقع أربعة بلدان: هى سوريا وتونس والأردن والمغرب، وهى تمثل ٢٥٪ من سكان العالم العربى، وتحصل على ١٧٪ من الناتج القومى الإجمالى للأمة العربية، ثم الأقطار العربية الفقيرة التى تشمل اليمن ومصر والسودان وموريتانيا والصومال، ويزيد عدد سكانها عن ٧٤٪ من مجموع سكان الأمة العربية، ونصيبهم من إجمالى الناتج القومى للأمة العربية لا يتجاوز ١٥٪ [٨٢].

فإذا تحولنا إلى فهم البنية الطبقية للأمة العربية من داخل كل بلد عربى؛ فإننا نجد أن المتأمل لتاريخ الطبقات فى المجتمع العربى منذ منتصف القرن التاسع عشر، سوف يدرك أن الملكية الزراعية كانت أساس التوزيع الطبقى. وإذا كانت الدولة فى البداية هى التى كانت تملك الأرض، فقد قامت من خلال الحاكم أو القوى المستعمرة بتوزيع الأرض على كبار الملاك، سواء كانوا من المستوطنين الأوربيين أو من مشايخ القبائل أو رؤساء الطوائف أو أعضاء الأسرة المالكة أو قادة الجيوش، من خلال العهد والجفالك وأراضى الأعيان. يؤكد ذلك أننا نجد أن ٠,٦ من السكان فى مصر كانوا يمتلكون ٣٨,٧٪ من الأرض الزراعية، وصلت ملكيتهم إلى أكثر من خمسين فدانا فى الثلث الأول

من القرن العشرين، فى مقابل ٩٤,١٪ من الملاك كانوا يمتلكون ٣١,٦٪. وفى منتصف القرن العشرين فى العراق كانت نسبة ١٪ من الملاك يمتلكون ٥٥٪ من الأرض الزراعية، و٨٠٪ من العائلات الزراعية فى العراق لم تكن لديها أية ملكية. وفى العقد الثانى من القرن العشرين فى سوريا بلغ حجم الملكيات الكبيرة ٦٠٪ من الأرض الزراعية، و٢٩٪ من الأرض الزراعية قرب منتصف القرن كانت مملوكة لكبار الملاك الذين تزيد ملكيتهم عن مائة هكتار. وفى لبنان كانت نسبة الملاك الذين تبلغ ملكيتهم بين ١٠٠ و٢٥٠٠ دونم نحو ٣٪ من الملاك، فى مقابل ٥٤٪ من الملاك الذين يزرعون أرض مساحتها بين ١ و١٠دونمات . وفى منتصف القرن سيطر ٢٢ ألف مزارع أوربى على ٢٧٢٧ هكتارا، مقابل حوالى ٦٣١ ألف مزارع جزائرى يملكون ٧٣٥٧ هكتارا؛ إذ كان متوسط ما يمتلكه الأوربى ١٢٠ هكتارا، فى مقابل ما يمتلكه المزارع الجزائرى ١١ هكتارا[٨٣]. وفى الفترة نفسها فى العراق كان ٤٪ من السكان يمتلكون ٤٠٪ من مساحة الأرض الزراعية. وفى الفترة ذاتها صدر مرسوم ملكى استحوذت الدولة بموجبه على ٢٥٠ ألف هكتار، وضعتها تحت تصرف كبار الملاك الذين بلغ عددهم ٥٠٠ ألف يمتلكون أربعة ملايين هكتار، إضافة إلى أنها أرجعت الأرض التى صودرت قبل ذلك إلى أصحابها من الأعيان[٨٤]. ويمكن القول إنه استنادا الملكية إلى الزراعية سيطر كبار الملاك على النظام السياسى وجهاز الدولة.

وبعد أن ترسخت أقدام كبار الملاك، وتأكدت ملكيتهم للأرض الزراعية، وسيطرتهم على النظام السياسى، لم يستغلوا رءوس أموالهم الفائضة فى استصلاح مزيد من الأراضى الزراعية، ولكنهم شكلوا نواة - إضافة إلى بعض العناصر الحضرية والأوربية - الطبقة البرجوازية الحضرية التى تميزت بملكية رأس المال (الصناعى أو التجارى أو العقارى والمالى)، وشكل ذلك قاعدة البرجوازية الصناعية والبرجوازية التجارية والبرجوازية المالية، ولعبت

الطبقة البرجوازية النظير الحضرى لكبار الملاك فى الريف، وإن كانت قد تولدت فى البداية عنها[٨٥]. وقد ازدهرت البرجوازية الحضرية فى الفترة بين الحربين الأولى والثانية، وبلغ أوج هذا الازدهار فى أثناء الحرب العالمية الثانية؛ لأنها لم تكن تعانى من المنافسة الأجنبية فى إنتاج السلع التى تحتاج إليها الأمة العربية. ومثلما أمكن القول بأن كبار ملاك الأرض شكلوا بعض نواة البرجوازية التجارية والصناعية؛ فإن هذه الأخيرة بخاصة فى الشام اتجهت إلى استثمار بعض فوائض رءوس أموالها فى شراء الأرض الزراعية.

وقد ظهرت الطبقة المتوسطة من رحم البرجوازية العليا التى تتشكل من كبار الملاك فى الريف وكبار الرأسماليين فى الحضر، إما لانخراط أبنائهم فى التعليم وشغلهم الوظائف الإدارية العليا بعد تخرجهم أو عودتهم من البعثات، وإما بسبب قوانين التوريث الإسلامى التى فتتت الأرض الزراعية؛ إذ أجر الأبناء الأرض التى ورثوها، وسكنوا المدينة، وأصبحوا ملاكا غائبين. وإذا كانت هذه الطبقة قد بدأت جنينية فى أوائل القرن العشرين؛ فإنها قد استمرت تلعب دورا بارزا فى الثلاثينيات من هذا القرن.

وقد أسهم اندماج الوطن العربى تدريجيا فى النظام العالمى، فى تعزيز قيام هذه الطبقة البرجوازية الجديدة التى تشكلت من مدراء الأعمال والتقنيين والبيروقراطيين والمهنيين المتخصصين وغيرهم ممن يشرفون على وسائل الإنتاج والعاملين، من دون أن يكونوا مالكين لها. وقد ظلت هذه الطبقة ضعيفة حتى عقد الخمسينيات. وفى خلال هذه الفترة لعبت دورا محوريا فى مقاومة قوى الاستعمار، فى مختلف البلدان العربية، متعاونة تارة مع البرجوازية العليا وملاك الأراضى فى الريف والرأسمالية الصناعية والتجارية فى الحضر، وتارة أخرى مع الطبقة العاملة؛ إذ جمعت المسألة الوطنية مختلف الطبقات فى معية واحدة، فتضافرت جهودها لمقاومة الاحتلال، حتى تحقق استقلال مختلف المجتمعات العربية، وهو الاستقلال الذى كان لنخبة الطبقة الوسطى النصيب

الأكبر فى تحقيقه[٨٦].

وبحصول معظم البلدان العربية على استقلالها فى منتصف القرن العشرين، بدأت الطبقة الوسطى فى الاتساع من حيث حجمها فى المجتمع، أو من حيث مكانتها وأدوارها، منذ أن ضمت بداخلها ضباط الجيش والشرطة، وموظفى بيروقراطية الدولة، إضافة إلى المهنيين المتخصصين الذين تخرجوا فى الجامعة. يضاف إلى ذلك الأشخاص الذين بدأت تتساقط على ساحتهم بعض العائدات البترولية فى مجتمعات الخليج؛ إذ إن الطبقة الوسطى أصبحت هى الطبقة الأكثر بروزا على الساحة العربية فى خلال العقود التالية للاستقلال، التى امتدت تقريبا حتى بداية الثمانينيات؛ إذ وقع خلاف وصل إلى حد الصراع أحيانا بين الطبقة الوسطى والبرجوازية العليا.

ففى حين نجد المسألة الوطنية هى التى تولت تجميعهم، فإننا نجد المسألة الاجتماعية المتعلقة بتوزيع الكعكة الاجتماعية هى التى فجرت الصراع بين الطبقات التى تضافرت جهودها بالأمس، بخاصة الصراع بين الطبقة الوسطى والبرجوازية العليا. وهو الصراع الذى انتهى فى بعض المجتمعات العربية إلى سيطرة الطبقة الوسطى. ففى مصر صدرت قوانين الإصلاح الزراعى المتتابعة التى بدأت بالقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢، حتى القانون رقم ٩ لسنة ١٩٦٩، والتى تم الاستيلاء بمقتضاها على ٨١٧٥٥٨ فدانا، حصلت الطبقة الوسطى منها على ٦١٤ ألف فدان، أضيفت إلى مساحة ملكيتها، فى حين حصلت الطبقة الدنيا على نحو ٢١٤ ألف فدان[٨٧]، إضافة إلى سياسات تأميم الشركات وتمصيرها فى السياق الحضرى، وهى الشركات التى تولى إدارتها وشغل وظائفها أبناء الطبقة الوسطى[٨٨].

وقد أدى الإصلاح الزراعى فى سوريا إلى تعديل الملكية الزراعية لصالح الطبقة الوسطى؛ إذ ظل كبار الملاك يسيطرون على نحو ٢١٪ من الأراضى الزراعية؛ فى حين بلغت حصة الطبقة الوسطى إلى ٥٧٪، وبقى

صغار الملاك يحوزون ٢٢٪[٨٩].

إلى جانب ذلك توافر شرطان ساعدا على مزيد من ازدهار الطبقة الوسطى فى خلال هذه الفترة؛ يتمثل الشرط الأول فى السياسات الحكومية التى اتبعت كفتح قنوات التعليم أمام أبناء هذه الطبقة التى تدفق عبرها أبناؤها، ثم انتقلوا بعد إكمال تعليمهم إلى شغل وظائف بيروقراطية الدولة، المدنية والعسكرية على السواء. يضاف إلى ذلك الانحياز فى توزيع الفرص المختلفة فى أداء الخدمات لصالح أبناء هذه الطبقة.

ويتصل الظرف الثانى بترقى الأوضاع الاقتصادية والمعيشية لأفراد هذه الطبقة، بسبب ظهور النفط بكميات كبيرة فى مجتمعات الخليج؛ إذ أفاد أبناء الطبقة الوسطى الذين هاجروا إلى مجتمعات الخليج، وبدءوا يقودون حياة استهلاكية، بل نشروا هذه الثقافة فى مجتمعاتهم، فى مقابل إفادة أبناء الطبقة الوسطى فى مجتمعات الخليج، سواء من خلال شغل وظائف البيروقراطية الحكومية بأجنحتها المختلفة، أو من خلال إنشاء المشروعات التجارية والزراعية الصغيرة؛ إذ يمكن القول بأن العقود الثلاثة التالية لاستقلال بلدان الأمة العربية شكلت فترة ازدهار الطبقة الوسطى.

وابتداء من السبعينيات حتى منتصف الثمانينيات وقعت تحولات عالمية متنوعة؛ منها تصاعد المد الليبرالى على الصعيد العالمى، فى مقابل التراجع الاشتراكى، إضافة إلى انتكاسة الثورة فى معظم مجتمعات العالم الثالث، ومنها المجتمعات العربية، وهى الثورة التى قامت بها الطبقة الوسطى فى الأغلب، وتضافر صعود البرجوازية العليا مع تأكيد القطاع الخاص، بوصفه القطاع الذى يقود التنمية؛ وهو الأمر الذى أدى إلى مواجهة الطبقة الوسطى لظروف فرضت عليها وضع الأزمة والانهيار. وفى الفترة الأخيرة بدأ سحب كثير من امتيازات الطبقة المتوسطة، سواء فى مجال التعليم والصحة والإسكان، كما بدأ التراجع عن تشغيل أبنائها فى البيروقراطية الحكومية، إلى جانب ذلك أدى

ارتفاع الأسعار والتضخم إلى مواجهتها لصعوبات حياتية أدت إلى انكماش حجمها وتآكل فعاليتها. يؤكد ذلك أن الطبقة الوسطى فى لبنان كانت تشكل نحو ٦٧٪ من حجم المجتمع عام ١٩٧٥، وتقلصت حتى أصبحت تشكل نحو ١٨٪ عام ٢٠٠٤. وبسبب أوضاع الطبقة الوسطى المتردية ابتداءً من منتصف السبعينيات أنشأت الحكومة التونسية ٢٦ صندوقا لدعم المناطق التى تسكنها الشرائح الدنيا للطبقة المتوسطة، كما أسست بنك التضامن التونسى الذى يهتم بتقديم القروض الصغيرة والمتوسطة لدعم الطبقة الوسطى . وفى العراق حدث تراجع لأوضاع الطبقة المتوسطة بسبب حروب الخليج المتتابعة، حتى هاجر أغلب عناصر شرائح هذه الطبقة إلى الخارج[٩٠]. وفى الجزائر فقدت الطبقة المتوسطة مواقعها لمصلحة قوى طفيلية، تمكنت من خلال الخلل الهيكلى القائم من السيطرة على حركة السوق ورأس المال والمجتمع، وانتهت إلى إضعاف الطبقة المتوسطة بشكل لافت للنظر. وما حدث فى الجزائر حدث فى الصومال والسودان؛ إذ أدى انتشار الحرب بها إلى تراجع مكانة الطبقة الوسطى وتآكل فعاليتها وربما انهيارها[٩١].

وفى مصر بدأت الطبقة الوسطى تعيش حالة أزمة؛ إذ تراجعت الدولة عن دعم احتياجات الطبقة المتوسطة فى مواجهة الارتفاع الجنونى فى الأسعار؛ وهو الأمر الذى فرض على هذه الطبقة قدرا واضحا من المعاناة . يضاف إلى ذلك أن مدخرات هذه الطبقة تعرضت لنهب واضح تارة من قبل شركات توظيف الأموال، وتارة أخرى من خلال مضاربات البورصة المصرية. إضافة إلى موجات التضخم وانخفاض القدرة الشرائية للجنيه المصرى؛ وهو الأمر الذى دفع شرائح عدة تنتمى إلى هذه الطبقة إلى التساقط إلى أسفل؛ إذ دفع ذلك إلى ارتفاع عدد السكان تحت خط الفقر إلى ٥٠٪؛ إذ يشكل التساقط من الطبقة المتوسطة إلى الدنيا أحد روافد هذا الارتفاع[٩٢].

وفى المملكة العربية السعودية سجل الرقم القياسى لتكلفة المعيشة لسكان

المملكة فى عام ٢٠٠٥ ارتفاعا ملحوظا بنسبة ٣٪؛ وهو الأمر الذى انعكس على هيئة تقهقر نوعية حياة الطبقة الوسطى.

وإذا كانت الفترة الأخيرة قد شهدت اندفاع أبناء الطبقة الوسطى برءوس أموالها المحدودة إلى الدخول فى السوق التجارية مستثمرين صغارا؛ فإن ما حدث أن الشرائح الغنية التهمت أموالهم من خلال آليات السوق؛ وهو ما دفع بشرائح كبيرة من هذه الطبقة إلى التراجع إلى ما دون خط الفقر[٩٣]. وفى سوريا بدأت أحوال الطبقة الوسطى فى التدهور مع منتصف السبعينيات، فتراوحت النسبة الإجمالية للسكان تحت الفقر من ٣٠٪ إلى ٥٠٪؛ وهو ما يعنى أن نسبة عالية الطبقة الوسطى بدأت فى التساقط إلى أسفل[٩٤].

ويشير التطور الطبقى للأمة العربية إلى أن البنية الطبقية لأغلب بلدان الأمة العربية قد دارت عجلتها دورة كاملة فى خلال القرن العشرين. وحول هذه الدورة لنا ملاحظات أساسية؛ هى:

تتمثل الملاحظة الأولى فى أن هذا القرن قد بدأ بطبقة متوسطة صغيرة، وانتهى بطبقة متوسطة صغيرة ومتآكلة عند نهايته. وفى منتصف القرن، فى المدة من الخمسينيات حتى الثمانينيات بلغت هذه الطبقة أقصى وجود إيجابى لها من حيث الحجم والفاعلية.

وتشير الملاحظة الثانية إلى أن أوضاع الطبقة الدنيا استمرت بلا تغيرات حقيقية إلا فى الفترة التى ازدهرت فيها الطبقة المتوسطة؛ إذ نجح بعض أفراد الطبقة الدنيا فى الحراك إلى ساحة هذه الطبقة.

وتؤكد الملاحظة الثالثة، أنه على العكس من ذلك، بدأ القرن ذاته بطبقة عليا قوية - كبار الملاك فى الريف والبرجوازية الصناعية والتجارية العليا فى الحضر - وضعف نسبيا فى المدة من الخمسينيات حتى الثمانينيات، وانتهى القرن بالطبقة ذاتها قوية، من حيث وجودها وفعاليتها.

وتتصل الملاحظة الرابعة بعدم خضوع مجتمعات الخليج نسبيا لهذه

الدورة عبر القرون؛ لأن العائدات البترولية (مبعث الخطوط الطبقية فى بعض الفترات) غير واضحة.

**خامسا- ملاحظات حول التطور الاجتماعى للأمة العربية فى خلال قرن:**

يدرك المتأمل للتطور الاجتماعى للأمة العربية عبر القرن العشرين، أن الأمة العربية قد قطعت دورة كاملة عبر قرن من الزمن، حققت فى تطورها إنجازات تحديثية، غير أن الإنجازات لم تكن على قدر الإمكانات والموارد التى تمتلكها الأمة. ومرت بخبرات كثيرة، غير أن ما تبقى فى ذاكرة الأمة، لا يتوازى مع عمق التجارب التى شاركت فيها؛ إذ نستطيع القول بأن الأمة العربية وإن كانت قد حققت تطورا تحديثيا؛ فإن لنا ثلاثة ملاحظات سلبية؛ هي:

١- أن التطور العربى تحرك نحو تعميق القطرية، فبدأ تباين يقع بين المجتمعات القطرية فيما يتعلق بتطور مختلف جوانب البناء الاجتماعى، وهو ما يفرض الوعى به لتطوير السياسات التى تعمق الأهداف الوحدوية للأمة.

٢- أن التحديث تحقق وفق مرجعية غربية فى الأساس؛ وهو الأمر الذى فرض الصراع أو عدم التوافق بين الاختيارات الأيديولوجية للأنظمة السياسية وثقافة الأمة.

٣- أن بعض حصاد التطور كان مشوها، فالأسرة ضعفت، وأصاب بعضها التفكك، ومن ثم أصبحت عاجزة عن القيام بعملية التنشئة الاجتماعية. والتطور الريفى - الحضرى انتهى إلى ريف فقير، أصبح يعتمد على الحضر، وإلى حضر يعانى كثيرا من المشكلات، وتتسع مساحة التشوه على خريطته. والتطور الطبقى انتهى إلى طبقة وسطى ضعيفة، برغم أنها فى أى مجتمع تشكل محور تحقيق توازن المجتمع وتكامله. وهو ما نعرض له من خلال أبعاد البناء الاجتماعى الذى قمنا بتناولها.

أ- ففيما يتعلق بالعائلة العربية، انتهى التطور إلى أسرة نووية عربية تعانى كثيرا من المشكلات؛ إذ سيطرت عوامل سلبية على تطور الأسرة، إلى جانب أداء سلبى لبعض العوامل. فقد أدى التعليم إلى تفتيت بنية العائلة من خلال نشر التباين القيمى فى ثقافتها، فأدى التعليم فى النهاية إلى انفصال الأسر النووية الذى تعلم عائلها عن العائلة التقليدية.

وفى هذا الصدد ساعد الاختراق الثقافى، من خلال الإعلام وتكنولوچيا المعلومات، على نشر حالة الأنومى الثقافية فى فضاء الأسرة العربية، وإضعاف منظومات القيم المنظمة للتفاعل فى إطارها، فأدى انهيار القيم والمعايير إلى تدفق التفاعل العائلى عاريا من أى توجيه قيمي. كما لعبت الظروف الاقتصادية، سواء فى محدوديتها، أو من خلال فاعلية قوانين التوريث الإسلامي، دورها فى تفتيت القاعدة الاقتصادية لبنية العائلة، إضافة إلى الهجرة التى فصلت بعض أجزاء العائلة العربية فيزيقيا عن بنيتها.

وقد كان لكل ذلك نتائجه وآثاره فى بنية العائلة العربية؛ إذ انتهى بها التطور إلى أسر نووية ضعيفة لم تعد هى المتحكمة - كما كان الأمر فى الماضى - فى عملية التنشئة الاجتماعية، كما دفعت هذه التطورات إلى الاستهانة بالحياة الأسرية. ويدل على هذا ارتفاع معدلات الطلاق، وانتشار أنماط غريبة شاذة للزواج وتشكيل الأسر، إضافة إلى عدم الإقبال على تأسيس الأسر؛ وهو الأمر الذى أدى إلى ارتفاع سن الزواج، وزيادة معدلات العنوسة.

ب- وما حدث للعائلة العربية حدث للتطور الريفى - الحضرى؛ إذ لعبت بعض العوامل دورها فى دفع القرية والمدينة والعلاقة بينهما على طريق التطور. وبرغم أن التطور كان إيجابيا فى الأغلب؛ فإنه تضمن بعض السلبيات، فقد تحدثت القرية وتولدت لديها قابلية الاستجابة لدعوات التحديث، إضافة إلى انتشار القيم المادية والمعنوية الحضرية فى الريف، فطورت سلوكيات البشر فى إطاره. غير أنه تضافر مع ذلك بعض الجوانب السلبية؛ من

ذلك مثلا ضعف تماسك العائلة والأسرة الريفية. وارتباطا بذلك انهارت بعض القيم الثقافية التقليدية، كما افتقد السياق الريفى اكتفاءه الذاتى، وأصبح يعتمد على المدينة. يضاف إلى ذلك أن المدينة ذاتها أصبحت تعانى كثيرا من المشكلات؛ كضيق متوسط نصيب الفرد من الحيز المكانى؛ وهو الأمر الذى راكم التوتر، وضاعف من وقوع جرائم العنف والتحرش، إلى جانب تهتك النسيج الاجتماعى لمختلف التكوينات الجماعية، ذلك إلى جانب انتشار العشوائيات على خريطة الحضر العربى. يضاف إلى ذلك انتشار جرائم تعاطى المخدرات والاتجار بها، وارتفاع مستوى السلوك الانحرافى.

ج- على خريطة الطبقات الاجتماعية وقعت بعض التطورات الإيجابية والسلبية. فمع بداية القرن العشرين حتى الثلاثينيات بدأ تبلور البنية الطبقية للمجتمع. ومع منتصف القرن العشرين وقع الصدام فى بعض البلدان العربية بين الطبقتين المتوسطة والبرجوازية العليا؛ إذ سيطرت الأولى على الثانية، وفى مجتمعات عربية أخرى سيطرت الأخيرة على الأولى. وفى النهاية وقعت تطورات يمكن بلورتها فى ظاهرتين؛ الأولى: سيطرت البرجوازية العليا على تنمية بلدان الأمة العربية وتحديثها فى الثلث الأخير من القرن العشرين، متحالفة فى ذلك مع البرجوازية العالمية، التى بدأت تسيطر على عملية التحديث وتتحكم فيها، والأخرى: تراجع أوضاع الطبقة الوسطى بسبب انتصار الليبرالية على الصعيد العالمى، وسحب امتيازات الطبقة الوسطى، وتقليص فرص نوعية حياتها، حتى تردت أوضاعها. لقد بدأ هذا القرن بطبقة وسطى نضالية ومتماسكة، وانتهى بطبقة وسطى مترديه أوضاعها، تعيش فى ظل حالة من تقلص فرص نوعية حياتها.

الهـوامـش:

(1) Sorokin, P.: Socio Mobility. New York, Harper, 1927, p.83.

(٢) علـى ليلـة: الاستراتيجية الناصـرية لتذويب الفوارق بين الطبقات، فـى: ثورة يوليو ١٩٥٢ دراسات فى الحقبة الناصرية، تحرير: محمد السعيد إدريس، ص٣٣٩-٣٦٦.

(٣) عبد الرحمن بن خلدون: مقدمة ابن خلدون، المسمى "كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر، فى أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوى السلطان الأكبر"، بيروت، دار العودة ١٩٩٦، ص٨٧.

(٤) محمود عودة، وعلى ليلة: تاريخ مصر الاجتماعى، جامعة عين شمس، التعليم المفتوح، القاهرة ٢٠٠٥، الطبعة الثانية، ص٢٩٨.

(٥) المرجع السابق، ص ٣٠١.

(٦) المرجع السابق، ص٣٠٤.

(٧) المرجع السابق، ص٣٠٧.

(٨) المرجع السابق، ص٣١١.

(٩) كريم بقرادون: تعقيب، فـى: العرب والعولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، ندوة بيروت، يونيو ١٩٩٨، ص٣٥٤-٣٥٥.

(١٠) أحمـد بـن نعمـان: العلاقـة الجدليـة بـين الاسـتعمار الثقـافى والشخصـية الجزائريـة، مجـلة الثقافة، الجزائر، العـدد ٤٩، ينـاير - فبراير ١٩٧٩، ص١١٧-١٥٥.

(١١) أحمـد طالـب الإبراهيمـى: تخلـيص الثقافـة الجزائريـة مـن الشـوائب الاستعمارية، مجلة الثقافة، العدد ٢٦، إبريل - مايو، ص٦.

(١٢) أحمد بن نعمان: مرجع سابق، ص١٣٦.

(١٣) على خليفة الكوارى: نحو فهم أفضل لأسباب الخلل السكانى فى أقطار

الجزيرة العربية المنتجة للنفط، دراسة تحليلية للعوامل المحددة لحجم وتركيب ونوعية قوة العمل فى قطر، رؤية أولية، ١٩٨١، ص٧.

(١٤) على ليلة: الدور العربى فى العراق، مركز الخليج للدراسات الاستراتيچية، ورقة مقدمة إلى الحلقة النقاشية التاسعة، ٢٠٠٦، ص٤٣.

(١٥) على ليلة، أمانى قنديل، وآخرون: الإدارة الرشيدة للحكم فى المنظمات الأهلية العربية، دراسة مقارنة مصر - المغرب - اليمن، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، برنامج الخليج العربى لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائى ٢٠٠٧.

(١٦) سعد الدين إبراهيم: تأملات فى مسألة الأقليات، مركز ابن خلدون، دار سعاد الصباح، القاهرة، ١٩٩٢، ص٧٦.

(١٧) على ليلة: تقاطعات العنف والإرهاب فى عصر العولمة، مكتبة الأنجلو المصرية، ٢٠٠٧، ص١٣٢.

(١٨) برنامج الأمم المتحدة الإنمائى: تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٨، ص٢٢٢.

(١٩) المرجع السابق، ص١٨٣.

(٢٠) المرجع السابق، ص١٩٣.

(٢١) إحسان محمد الحسن: العائلة والقرابة والزواج: دراسة تحليلية فى تغير نظم العائلة والقرابة والزواج فى المجتمع العربى، بيروت، ١٩٨١، ص٤٩.

(٢٢) محمود عودة، وعلى ليلة: مرجع سابق، ص٢٩٥.

(٢٣) على ليلة: البنائية الوظيفية فى علم الاجتماع والأنثروبولوچيا، "القضايا والرواد"، المكتبة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٧، ص٢٣٣.

(٢٤) على ليلة: الدراسة الجينالوجية للقرابة فى مجتمع محلى، المكتبة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، تحت النشر، ص٦٣.

(25) Pritchard E.E :The New, A Description of the Modern of Live hood and Political Institutions of Anilotic People, Oxford The Clarendon Press, 1960, p.113.

(٢٦) على ليلة: الدراسة الجينالوجية للقرابة فى مجتمع محلى، مرجع سابق، ص٦٨.

(٢٧) حليم بركات: المجتمع العربى فى القرن العشرين، بحث فى تغير الأحوال والعلاقات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠، ص٢٩٥.

(٢٨) المرجع السابق، ص١١١.

(٢٩) سعد الكبيسى، سيد غنيم، سعيد ناصف: الأسرة العربية بين الثبات والتغير، دراسة ميدانية مقارنة لواقع ومستقبل الأسرة فى دولة الإمارات العربية المتحدة، مركز بحوث الشرق الأوسط، جامعة عين شمس، ٢٠٠٠، ص١١٤.

(٣٠) المرجع السابق، ص١١١.

(٣١) المرجع السابق، ص١١٢.

(٣٢) حليم بركات: مرجع سابق، ص٢٢٨-٢٣١.

(٣٣) سعد الكبيسى، سيد غنيم، سعيد ناصف، مرجع سابق، ص١١٣.

(٣٤) محمود عودة، على ليلة: مرجع سابق، ص٢٨٥.

(٣٥) حليم بركات: مرجع سابق: ص ٣٦٦.

(٣٦) محمد عاطف غيث: القرية المتغيرة، القيطون - محافظة الدقهلية، دراسة علم الاجتماع القروي، دار المعارف، ١٩٨٢، ص١١٣.

(٣٧) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، الإحصاء الحيوى، ١٩٨٠، ص٩٧.

(٣٨) محمود عودة، على ليلة: مرجع سابق، ص٢٨٧.

(39) Henslin, J.M: Marriage and Family in Changing Society, The Free Press, New Gorkoy, 1985, p.p.21-52.

(٤٠) حليم بركات: مرجع سابق، ص٣٨٧.

(٤١) على ليلة: تأثير التحولات الاجتماعية الاقتصادية على بناء الأسرة ووظائفها، المتغيرات الفاعلة، بحث مقدم إلى مؤتمر "واقع الأسرة فى المجتمع، تشخيص لأوضاع الحاضر واستكشاف لسياسات المواجهة"، جامعة عين شمس، مركز الدراسات المعرفية، ٢٠٠٧، ص٣٣.

(٤٢) المرجع السابق، ص٣٥.

(٤٣) داود الشريان: الإعلام كمكون فى الثقافة الوطنية، فى: الإعلام العربى فى عصر المعلومات، مركز الإمارات والبحوث الاستراتيجية، ص١٦١-١٦٥.

(٤٤) على ليلة: المجتمع المدنى العربى، قضايا المواطنة وحقوق الإنسان، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ٢٠٠٦، ص ٢١٣.

(45) Serageldin, Ismail: Manpower and International Migration in The Middle East and North Africa, Washington, D.C. World Bank, Technical Assistance and Special Studies Division, 1891, p.251.

(٤٦) خالد الجابرى، أحمد السلمى: الطلاق أسهل كلمة على الشفاه
http://www.Okay.com.sa/p.1

(٤٧) المرجع السابق.

(٤٨) زواج المسيار تتنازل فيه المرأة عن بعض حقوقها
www.Islamonline.net

(٤٩) أنواع الزواج السري، الزواج العرفى
www.yabegrouth.com

(٥٠) عادل القليعى: فى الغرب.. زواج فريند بديل للعنوسة، فى ٢٠٠٣/٩/١٠.

www.Islamonline.net

(٥١) على ليلة: تفكيك أدوار المرأة مدخل لتفكيك بناء المجتمع، بحث مقدم إلى مؤتمر المرأة فى مجتمعاتنا على ساحة أطر حضارية متباينة، جامعة عين شمس، مركز الدراسات المعرفية ١٤-١٦ نوفمبر ٢٠٠٦، ص٧٣.

(٥٢) حليم بركات: مرجع سابق، ص٣١١.

(٥٣) المرجع السابق، ص٢٣١.

(٥٤) المرجع السابق، ص٢٢٦.

(٥٥) المرجع السابق، ص٢١٣.

(٥٦) المرجع السابق، ص٢١٤.

(٥٧) المرجع السابق، ص٢١٩.

(٥٨) محمد عاطف غيث: مرجع سابق، ص١٢٣.

(٥٩) سعيد ناصف، عبد الحميد زيد، ماجدة علام: علم الاجتماع الحضرى، مفاهيم وقضايا، بدون دار النشر، ٢٠٠٨، ص٢٤٦.

(٦٠) على ليلة: المجتمع الريفى، تحليل للتحولات البنائية والاجتماعية، دار المعارف، الطبعة الأولى، ١٩٩٤، ص٢٣٧.

(٦١) على ليلة (محرر): قضايا ومشكلات عالمية معاصرة، الجامعة العربية المفتوحة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥، ص٢٦٧.

(٦٢) على ليلة: المجتمع الريفى، تحليل للتحولات البنائية والاجتماعية، مرجع سابق، ص٢٤٣.

(٦٣) برنامج الأمم المتحدة الإنمائى: تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٥، جردت هذه البيانات عن الجدول، ص١٦٦-١٦٧.

(٦٤) على ليلة: المجتمع الريفى، تحليل للتحولات البنائية والاجتماعية، مرجع سابق، ص٢٤٣.

(٦٥) السيد الحسينى: المدينة، دراسة فى علم الاجتماع الحضرى، دار المعارف

القاهرة، ١٩٨٥، ص١٨٣.

(٦٦) حليم بركات: مرجع سابق، ص٢٥٠.

(٦٧) المرجع السابق، ص٢٥١-٢٥٢.

(٦٨) المرجع السابق، ص٢٣٧.

(٦٩) المرجع السابق، ص٢٤٢.

(٧٠) المرجع السابق، ص٢٤٢.

(٧١) المرجع السابق، ص٢٤٢.

(٧٢) المرجع السابق، ص٢٤٢-٢٤٣.

(٧٣) على ليلة: الإستراتيجية الناصرية لتذويب الفوارق بين الطبقات، مرجع سابق، ص٣٤٦.

(٧٤) المرجع السابق، ص٣٦٠.

(٧٥) إسماعيل صبرى عبد الله: الخيارات الاقتصادية العربية فى عالم متغير ومتجدد، فى: العرب وتحديات القرن الحادى والعشرين، حوارات فى الفقر العربى المعاصر، تحرير: غسان إسماعيل عبد الخالق، مؤسسة عبد الحميد شومان، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة العربية الأولى، الأردن، ٢٠٠٠، ص٣٤١-٣٤٧.

(٧٦) محمد ياسر خواجة: علم الاجتماع الاقتصادى بين النظرية والتطبيق، دمشق، الأوائل للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٩٩٨، ص١٢٧.

(٧٧) المرجع السابق، ص١٤٢.

(٧٨) على ليلة: دور المنظمات الأهلية فى مواجهة الفقر، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، ٢٠٠٢، ص١٣٣.

(٧٩) المرجع السابق، ص١٣٣.

(٨٠) المرجع السابق، ص١٥١.

(٨١) حليم بركات، مرجع سابق، ص٢٩٢.

(٨٢) المرجع السابق، ص٣١٠.

(٨٣) المرجع السابق، ص٣١٣.

(٨٤) المرجع السابق، ص٢١٤.

(٨٥) المرجع السابق، ص٣١٧.

(٨٦) على ليلة: الثابت والمتغير فى بناء الطبقة العاملة المصرية، فى: العمال والتحولات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، تحرير: اعتماد علام، القاهرة، ٢٠٠٤، ص١٧٩-٢٢٨.

(٨٧) على ليلة: الإستراتيچية الناصرية لتذويب الفوارق بين الطبقات، مرجع سابق، ص٣٥٤.

(٨٨) المرجع السابق، ص٢٥٧-٢٥٨.

(٨٩) حليم بركات: مرجع سابق، ص٣٠٨.

(90) Hopkins, NS& Ibrahim. S: Arab Society, Social Science Perspectives, Cairo, The American University in Cairo Press, 1977, p.152.

(91) Ibid, p.150.

(٩٢) على ليلة: سياسات خفض الفقر فى العالم العربى، بحث مقدم إلى ندوة: "الشراكة الاجتماعية فى مواجهة الفقر" جامعة الدول العربية، صنعاء ٩-١١ مايو ٢٠٠٦، ص١٣.

(٩٣) الطبقة الوسطى فى السعودية،

www.alasr.ws

(٩٤) ماهر سمعان: هل أصبحنا فى بلادنا متطرفين؟

www.Voltairenet.org

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUTE OF ARAB RESEARCH & STUDIES
عضو اتحاد الجامعات العربية